جُمْهُورِيَّةُ العِرَاقِ

دِيوَانُ الوَقْفِ الشِيْعِيّ

تُرَاثُ الحِلَّة

مَجلَّةٌ فَصْلِيَّةٌ مُحكَّمَةٌ تُعْنَى بِالتُّرَاثِ الحِلِّيِّ

تَصْدُرُ عَنِ:

العَتَبَةُ العَبَّاسِيَّةُ المُقَدَّسَةُ

قِسْمُ شُؤُونِ المَعَارِفِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالإِنْسَانِيَّةِ

مَرْكَزُ تُرَاثِ الحِلَّة

مُعتَمَدَةٌ لأَغْرَاضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيَّةِ

السَّنَةُ (الرابعة) /المجلَّدُ (الرابع) /العَدَدُ (الحادي عشر)

رجب الأصبّ ١٤٤٠هـ/آذار ٢٠١٩م

العتبة العباسيَّة المقدَّسة. قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة. مركز تراث الحِلَّة.
تراث الحِلَّة : مجلَّة فصليَّة محكَّمة تُعنى بالتراث الحِلِّي / تصدر عن العتبة العبَّاسيَّة المقدَّسة قسم شؤون المعارف المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة مركز تراث الحِلَّة.- الحِلَّة/ العراق : العتبة العباسيَّة المقدَّسة، قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة، مركز تراث الحِلَّة. ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٦-
مجلَّد : صور طبق الأصل ؛ ٢٤ سم
فصليَّة.-السنة الرابعة، المجلَّد الرابع، العدد الحادي عشر (آذار ٢٠١٩)-
ردمد: 2412.9615
النصّ باللغة العربيَّة ؛ ومستخلصات باللغة الإنجليزيَّة.
يتضمَّن إرجاعات ببليوجرافيَّة.
١. العلماء المسلمون (شيعة)--العراق--الحِلَّة--المؤلَّفات--دوريَّات. ٢. الحِلَّة (العراق)--الأحوال الاقتصاديَّة--القرن ٢٠--دوريَّات. أ. العنوان
LCC: BP192.8 .A8374 2019 VOL.4 NO. 11
مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العبَّاسيَّة المقدَّسة

معايير الجرح والتعديل
عند العلَّامة الحِلِّيّ (ت ٧٢٦هـ)

The Standards of Validating and Invalidating principles to Al-Allamah Al-Hilli (726 AH.)

أ.م.د. حيدر جيجان عبد عليّ الزياديّ
جامعة الكوفة/كليَّة التربية الأساسيَّة

Asst. Prof .Dr. Haidar Chechan Abid Ali Al-Zayadi
University of Kufa- College of Basic Education

ملخَّص البحث

بينما كانت السـنَّة المطهَّرة الشـاملة لأحاديث رسـول اللهﷺ وعترتـه الطاهرة هي المصدر الرئيس الثاني من مصادر التشريع الإسـلاميّ؛ ولأنَّها كشفت لنا عن معضلات الكتاب العزيز، وأسـفرت عن كنوزه وعلومـه، وأوضحت لنا عن معالم الدين الحنيف من أصوله وفروعه.

وكان الوقوف على هذه الأحاديث الشريفة والاسـتفادة منهـا يتطلَّب التثبُّت منها والتحقُّـق من صدورها، لذلك وجب الوقوف على أحوال الرواة الذين حملوا إلينا تلك الأحاديث جيلًا بعد جيل منذ عصر الرسـالة، فكان على أثر ذلك أن ظهر النقَّاد لهؤلاء الرواة، وهم من يُعرَفون بأئمَّة الجرح والتعديل، فنشأ علم رجال الحديث، وهو بأبسط تعاريفـه: العلـم الذي يميِّز الثقة من رجـال الحديث من غيره، وقـد تكاثر المؤلِّفون في علـم الرجال، ومن ثمَّ ازدحمت القـرون بالمؤلِّفين والمؤلَّفات في الطبقات والمشـيخات والأسماء والكنى والألقاب والتراجم.

أمَّا القرنان السـابع والثامن فكانا قرني الترتيـب والتنظيم والمنهجيَّة، فكان العَلَمان الجليـلان العلَّامـة الحِـلِّيّ (ت ٧٢٦هـ)، وابـن داوود (ت ٧٠٧هـ) الحِلِّيَّـان، فكانت لمدوَّنـات العلَّامـة الرجاليَّة الباع الأكبر في حفظ سلاسـل المشـايخ، وتعدَّدت طبقات الـرواة، وتبعًـا لذلك تعـدَّدت المناهج الرجاليَّة أيضًـا، فكان المنهـج التحليليّ، ومنهج الطبقـات وتجريد الأسـانيد، والنصـوص الرجاليَّة، وغيرها، فضلًا عـن معايير الجرح

والتعديل التي احتوتها مناهج كتب العلَّامة الحِلِّيّ، وهي محلُّ البحث، لذا جاءت منهجيَّة البحث بتمهيد وثلاثة مباحث.

Abstract

While the comprehensive purified Sunnah of the "Hadeeths" of the Prophet (may Allah bless him and his family), his pure relatives (his household members) is the second major source of Islamic legislation , because it revealed to us the dilemmas of the great book (Holly Quran), also it resulted in discovering the scientific treasures, sciences and explained to us the features of the true religion as well as its origins and branches.

Standing on these "Hadeeths" and taking advantages of them requires investigate and verifying them, therefore, it is necessary to identify the conditions of the narrators who carried us these conversations generation after generation during the era of the message, then it was followed by the emergence of the critics of these narrators who know about the imams of Validating and Invalidating principles, then it created the science of modern men talk "Hadeeth" in its simplest definitions: The science that distinguishes the honest men of the Hadith from others, it has multiplied the authors in the science of men

and then the centuries was crowded by the authors and their works in the classes and and names, nicknames, titles and translations.

The seventh and eighth centuries were the horns of order, organization, and methodology. The two great scholars, Al-Allamah Al-Hilli (D. 726 AH) and Ibn Dawood Al-Hilli (D. 707 AH) the works of the "Al-Allamah Al-Rijaliya" has the great role to memorize the chains of "Al-Mashayekh", with the many of the narrators levels, also men's curricula were also varied. The analytical approach , the method of classes , the abstraction of the texts of men and others, as well as the standards of Validating and Invalidating principles contained in the curriculum of the books of the "Al-Allamah Al-Hilli", which is the subject of the research, so the method of preparation came with three researches.

مقدِّمة البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين محمَّد بن عبد الله وعلى آله المنتجبين، وبعد...

إنَّ السنَّة المطهَّرة الشاملة لأحاديث رسول الله ﷺ وعترته الطاهرة هي المصدر الرئيس الثاني من مصادر التشريع الإسلاميّ، وهي من أشرف العلوم وأوثقها وأكثرها نفعًا؛ لاتِّصالها بالله ورسوله وخلفائه؛ ولأنَّها كشفت لنا عن معضلات الكتاب العزيز وأسفرت عن كنوزه وعلومه، وأوضحت لنا معالم الدين الحنيف من أصوله وفروعه.

وكان الوقوف على هذه الأحاديث الشريفة والاستفادة منها يتطلَّب التثبُّت منها والتحقُّق من صدورها؛ لأنَّها لم تروَ عن فئة خاصَّة من الثقات، وإنَّما اعتنت بروايتها ونقلها ضروب من الناس، وكثير من المحدِّثين فيهم الثقة والعدل، وفيهم الضعيف والكذَّاب، فنجمت عن ذلك ألوان من الأحاديث فيها الغثُّ والسمين، لذلك وجب الوقوف على أحوال الرواة الذين حملوا إلينا تلك الأحاديث جيلًا بعد جيل منذ عصر الرسالة، فكان على أثر ذلك أن ظهر النقَّاد لهؤلاء الرواة، وهم من يُعرفون بأئمَّة الجرح والتعديل، ليقولوا للناس إنَّ فلانًا لا تأخذوا بحديثه فهو كذَّاب، وإنَّ فلانًا صدوق، فقد أخضعوا كلَّ من روى السنَّة للدراسة والنقد والتمحيص، وأصدروا أحكامهم عليهم وفق منهج إسلاميّ رفيع تشرئبُّ إليه الأعناق، لا مكان فيه للأهواء والنزعات

فنشأ علم رجال الحديث، وهو بأبسط تعاريفه: العلم الذي يميِّز الثقة من رجال الحديث من غيره، ومقبول الرواية من مردودها.

وقد عُنِيَ بدراسة هذا العلم علماء أدركوا خطورة هذا الموقف وعرفوا مدى أهميَّته، فانصرف إليه نفر من الدارسين، قديمًا وحديثًا، وأشبعوه بحثًا وحلُّوا مشكلاته تحقيقًا، وأحاطوا بأحواله علمًا، وعدُّوا رجاله إحصاءً، واستوعبوه استقصاءً وتنقيبًا، واعتنوا بشأنه أشدَّ اعتناء، فكانت نتيجة جهدهم أن كشفوا للأمَّة طريقها الذي لا لبس فيه ولا اعوجاج، وكان لهم فضل الريادة والسبق في الكشف عن لُجج هذا البحر المتلاطم، وبدأ التأليف لدى الأماميَّة في علم الرجال أواخر النصف الأوَّل من القرن الأوَّل الهجريّ، فقد ألَّف عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله، وكاتب أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام كتاب من شهد مع أمير المؤمنين الجمل سنة (٣٦هـ)، وصفِّين سنة (٣٧هـ)، والنهروان سنة (٣٨هـ) من الصحابة.

وقد ازداد عدد المؤلِّفين في الرجال في القرن الثاني والثالث والرابع للهجرة، ومن ثمَّ ازدحمت القرون بالمؤلِّفين والمؤلَّفات في الطبقات والمشيخات والأسماء والكنى والألقاب والتراجم.

وقد أحصى شيخ الباحثين أغا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩هـ) مؤلِّف الذريعة نحوًا من (٧٠٠ عَلَم)، وعدَّد في كتابه (مصفى المقال) زهاء (١٥٠٠) من مؤلَّفاتهم في الموضوع، وأشار إلى نحوٍ من (٦٠٠ كتاب) منها في (الذريعة).

وقد عُدَّ القرن الرابع عصر التدوين والتأليف، فكتب الكشِّيّ رجاله الذي وصل إلينا اختيار الشيخ الطوسيّ منه.

أمَّا القرن الخامس فكان عصر عيون الكتب الرجاليَّة، فكان النجاشيّ

(ت ٤٥٠هـ)، وهو من أجلِّ المؤلِّفين في الرجال خطرًا وأعظمهم قدرًا، فقد جمع في كتابه ما استطاعه، وجعل للأسماء أبوابًا على الحروف، وذَكَر لكلِّ رجلٍ طريقًا واحدًا يوصل إلى الرواية منه.

وألَّف الشيخ الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ) الرجال والفهرست، ورتَّب الأبواب على الأزمنة في الرجال.

حتَّى إذا جاء القرن السادس عصر التكميل، أكمل منتجب الدين (ت ٥٨٥هـ)، وابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) ما ألَّفه السابقون.

أمَّا القرنان السابع والثامن فكانا قرني الترتيب والتنظيم والمنهجيَّة، ولاسيما عند العَالِمَين الجليلَين العلَّامة الحِلِّيّ (ت ٧٢٦هـ)، وابن داوود الحِلِّيّ (ت ٧٠٧هـ)، فكانت لمدوَّنات العلَّامة الرجاليَّة الباع الأكبر في حفظ سلاسل المشايخ، وتعدَّدت طبقات الرواة وتبعًا لذلك تعدَّدت المناهج الرجاليَّة أيضًا، فلكلِّ مدونٍ أصول ومناهج ومدارس، فكان المنهج التحليليّ، ومنهج الطبقات، وتجريد الأسانيد، والنصوص الرجاليَّة، وتراجم البيوتات، وتاريخ المدن، والمنهج الروائيّ، ومنهج أصحاب الأئمَّة عليهم السلام، ومنهج الفهرست، ومنهج المشيخة، ومنهج الفوائد، ومنهج تراجم الأعيان، ومنهج الإجازات، ومنهج الأنساب، فضلًا عن معايير الجرح والتعديل التي احتوتها مناهج كتب العلَّامة، وهي محلُّ البحث، لذا جاءت منهجيَّة البحث بمقدِّمة وتمهيد وثلاثة أبحاث.

فذكرت في التمهيد ماهيَّة الجرح والتعديل، والمبحث الأوَّل فصل معايير التعديل، والمبحث الثاني فصل معايير الجرح لدى العلَّامة، وكان المبحث الثالث قد جمع مسوِّغات تعارض الجرح والتعديل.

التمهيد

ماهيَّة الجرح والتعديل

قبل أن نتعرَّف الجرح والتعديل، لا بدَّ لنا أن نتعرَّف أوَّلًا على مكوِّنات هذا العلم، فهو مكوَّن من شقَّين، الأوَّل يسمَّى الجرح، والثاني يسمَّى التعديل.

الجرح لغةً: من جرح واجترح، أي اكتسب، وجوارح الإنسان أعضاؤه التي يكتسب بها[١]، وقال ابن منظور: «وفلان يجرح لعياله ويجترح، بمعنى يكتسب، وجرحه يجرحه جرحًا أثَّر فيه بالسلاح، ويقال جرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره والاستجراح النقصان والعيب والفساد»[٢]، ومنه قول بعض التابعين: «كثرت هذه الأحاديث واستُجرحت، أي فسدت وقلَّ صِحاحها، وهو استعمل من جرح الشاهد إذا طعن فيه، أراد أنَّ الأحاديث كثرت حتَّى أحوجت أهل العلم بها إلى جرح بعض رواتها وردِّ روايته»[٣]، وقال الزبيديّ: «الجرح بضمِّ الجيم يكون بالأبدان بالحديدة ونحوه، وبالفتح يكون باللسان في المعاني والأعراض وما أشبه ذلك، وجرحه بلسانه جرحًا عابه وتنقَّصه»[٤].

الجرح اصطلاحًا: «الطعن في راوي الحديث بما يسلب عدالته أو ضبطه»[٥]، وعرَّفه المامقانيّ: «ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته ويخلُّ بحفظه ممَّا يترتَّب عليه سقوط روايته أو ضعفها»[٦].

التعديل لغةً: مشتقٌّ من العدل.

العـدل: «خلاف الجَوْر، يُقال: عدل عليـه في القضية فهو عادل، ورجل عدل، أي رضـا ومقنع في الشـهادة»[٧]، «وفي أسـماء الله الحسـنى (العدل) وهو الـذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم، وهو في الأصل مصدر سـمِّي به موضع العادل، وهو أبلغ منه؛ لأنَّه جعل المسـمَّى نفسـه عدلا»[٨]، وقال ابن منظـور: «العدل: ما قـام في النفوس أنَّه مسـتقيم، والعدل: الحكم بالحقِّ، يقال هو يقضي بالحقِّ ويعدل، وهو حكم عادل، وذو معدلة في حكمه، والعدل من الناس المرضيّ قوله وحكمه»[٩].

التعديـل اصطلاحًـا: «هـو توثيـق الـراوي ووصفـه بالعدالـة والضبـط»[١٠]، والعدالـة بالمعنى الأعـمِّ «هي كون الرجل ذا ملكة وإن لم يكـن أماميًّا بأن كان عدلًا في مذهبه»[١١].

الجـرح والتعديـل اصطلاحًا: فهـو «علمٌ يبحث فيـه عن جرح الـرواة وتعديلهم بألفـاظ مخصوصـة وعـن مراتـب تلـك الألفـاظ، وهـذا العلـم مـن فـروع علـم الرجال»[١٢].

المبحث الأوَّل

معايير التعديل عند العلَّامة

نصُّ أحد المعصومين عليهم السلام

أحد المعايير التي اعتمد عليها العلَّامة الحِلِّيّ في توثيق الرجال هي مدح المعصوم عليه السلام لأحد الرجال أو دعاؤه له أو ترحُّمه عليه، فيعتبره نصًّا على الوثاقة، قال جعفر السبحانيّ: «وهـذا من أوضح الطرق واسـماها ولكن يتوقف على ثبوته بالعلـم الوجداني بالرواية المعتـبرة والأول غير متحقق في زماننـا إلا أن الثاني موجود كثـيرا»[١٣]، وقال المامقانيّ: «من الأمور التي يمكن اسـتفادة وثاقة الرجل منا ترحم الإمام عليه السلام على رجل أو ترضيه عنه بل الترحم والترضي من المشايخ يفيد ذلك»[١٤].

وقـد أورد العلَّامة الحِلِّيّ عبـارات كثيرة تدلُّ على مـدح المعصومين عليهم السلام لكثير من الرجـال ذكرهـم في القسـم الأوَّل مـن خلاصته، ففي ترجمة إسـماعيل بـن الفضل بن يعقوب مثلًا قال فيه الإمام الصادق عليه السلام: «**هو كهل من كهولنا وسـيِّد من ساداتنا**»[١٥]، كـما وردت عبارات تـدلُّ على ترحُّم أحـد المعصومين عليهم السلام لأحد الرجـال كما في ترجمة عتبـة بن خالد، قال فيه الإمام الصادق عليه السلام: «**رحمكـم الله من أهل بيت**»[١٦]، كما وردت عبـارات من أحد المعصومين عليهم السلام كما في ترجمة ليـث بن البختري أنَّ الإمام الصادق عليه السلام قـال: «**بشر المخبتين بالجنَّة بريد بن معاوية العجـليّ وأبو بصير ليث بن البختريّ المراديّ ومحمَّد بن مسـلم وزارة بـن أعين، أربعة نجباء أمناء على الله عـلى حلاله وحرامه ولولا**

هـؤلاء لانقطعـت آثار النبوَّة واندرسـت»[١٧]، وقد ورد في ترجمة ثمانية وسـبعين رجلًا ترجم لهم العلَّامة الحِلِّيّ في الخلاصة وفي القسـم الأول نصٌّ من المعصومين سـواء كان هذا النصُّ عبارة عن ترحُّمٍ أو دعاءٍ أو مدحٍ.

أصحاب الإجماع

وهم «الجماعة من الأصحاب الذين أفاد في حقِّهم الشـيخ الجليل أبو عمرو الكشِّيّ صاحب كتاب (معرفة الناقلين عن الأئمَّة الصادقين) وأسـتاذ الشيخ الكبير ابن قولويه القمِّـيّ، أنَّـه أجمعت العصابة وأجمعـت الأصحاب على تصديقهم والإقـرار لهم بالفقه وتصحيح ما يصحُّ عنهم»[١٨].

وهـم على ما أوردهـم الكشِّيّ **ثلاث طوائـف**، اختلفت عبارة الكـشِّيّ فيهم، ففي **الطائفـة الأولى** قـال: «أجمعـت العصابة على تصديـق هؤلاء الأوَّلين مـن أصحاب أبي جعفـر وأصحـاب أبي عبد الله عليه السلام وانقادوا لهم بالفقه فقالوا أفقه الأوَّلين سـتَّة، زرارة ومعروف بن خربوذ وبريد وأبو بصير الأسـديّ والفضيل بن اليسـار ومحمَّد بن مسلم الطائفـيّ، قال: وأفقه السـتَّة زرارة، وقال بعضهم مكان أبو بصير الأسـديّ (أبو بصير المرادي)»[١٩].

الطائفـة الثانية: وذكرهم تحت عنوان تسـمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام قـال: «أجمعت العصابة على تصحيح مـا يصحُّ عن هؤلاء وتصديقهم وأقرُّوا لهم بالفقه دون أولئك الذين عدَّدناهم وسـمَّيناهم سـتَّة نفر، جميل بن درَّاج وعبد الله بن مسـكان وعبد الله بن بكير وحمَّاد بن عثمان وحمَّاد بن عيسى وأبان بن عثمان»[٢٠].

الطائفـة الثالثة: من ذكرهم تحت عنوان تسـمية الفقهاء مـن أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسـن عليهما السلام، قال: «أجمع أصحابنا على تصحيـح ما يصحُّ عن هؤلاء وتصديقهم،

وأقرُّوا لهم بالفقه والعلم، وهو ستة نفر آخرون، الستَّة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله منهم يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن أبي يحيى بيَّاع السابريّ ومحمَّد بن عمير وعبد الله بن المغيرة والحسن بن محبوب وأحمد بن محمَّد بن أبي نصر، وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب (الحسن بن عليّ بن فضال)، وفضالة بن أيُّوب وقال بعضهم مكان فضالة بن أيُّوب (عثمان بن عيسى)، وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن ورضوان ابن يحيى»[٢١].

وقد اعتمد العلَّامة الحِلِّيّ على هذا الإجماع، وذكر أصحاب الإجماع في القسم الأوَّل من خلاصته، فذكر من الطائفة الأولى بريد بن معاوية العجليّ والفضل بن يسار النهديّ ومحمَّد بن مسلم بن رباح وليث بن البختريّ وقال عنهم: «من اتَّفقت العصابة على تصديقهم»، لكنَّه لم يذكر زرارة بن أعين من أصحاب الإجماع، وعند ترجمته قال عنه: «وقد ذكر الكشِّيّ أحاديث تدلُّ على عدالته، وعرضت تلك الأحاديث أخبار تدلُّ على القدح فيه، قد ذكرناها في كتابنا الكبير، وذكرنا وجه الخلاص عنها والرجل عندي مقبول الرواية»[٢٢]، أمَّا معروف بن خربوذ فقال فيه: «روى الكشِّيّ فيه مدحًا وقدحًا، وأحاله أيضًا على كتابه الكبير»[٢٣]، أما أصحاب الإجماع من الطائفة الثانية فقال عنهم: «مَن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحُّ عنهم والإقرار لهم بالفقه وذكرهم جميعهم عدا عبد الله بن مسكان»[٢٤]، فلم يذكر في ترجمته أنَّه من أصحاب الإجماع.

أمَّا الطائفة الثالثة فقال عنهم أيضًا: «من أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحُّ عنهم والإقرار لهم بالفقه، وذكرهم جميعهم إلَّا فضالة بن أيُّوب»[٢٥]، أمَّا عثمان بن عيسى فقد ذكره في القسم الثاني وقال: «الوجه عندي التوقُّف فيما ينفرد به»[٢٦]، ويبدو أنَّه لم يعدُّه من أصحاب الإجماع.

الحواريُّون

الحواريُّـون: جمع حـواري، وهو في أصل اللغة مأخوذ من الحـور بمعنى البياض، والتحويـر بمعنى التبييض، والحواري بفتح الحاء بمعنى الخالص الناصع النقيّ من كلِّ عيبٍ[٢٧]، والحواريُّون هم صفوة الأنبياء الذين خلصوا في التصديق لهم، وقد أُطلق هذا الاسـم عليهم؛ لأنَّهم كانوا ينقُّون نفوس الخلائق من الأوسـاخ والكدورات ويرقُّونها إلى عـالم النور من عالم الظلمات[٢٨]، وجـاء في الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «**إنَّ حواريّو عيسـى كانوا شيعته وإنَّ شـيعتنا حواريُّونا، وما كان حواريّو عيسى بأطوع من حواريِّينا لنا وإنَّما قال عيسـى عليه السلام للحواريِّين: (من أنصـاري إلى الله؟)، قال الحواريُّون: نحن أنصار الله، فلا والله ما نصروه من اليهود ولا قاتلوهم دونه، وشـيعتنا والله لم يزالوا منذ قبض الله عزَّ ذكره رسوله صلى الله عليه وآله ينصرونا ويقاتلون دوننا ويُحرَقون ويعذَّبون ويشرَّدون في البلدان جزاهم الله عنَّا خيرًا**»[٢٩].

وقد جاء اثنان وعشرين حواريًّا في حديث الكشِّيّ عن محمَّد بن قولويه عن سعد بن عبد الله بن أبي خلف عن عليّ بن سـليمان بن داوود الأزديّ عن عليّ بن أسـباط عن أبيه أسـباط عن سـالم عن الإمام الكاظم عليه السلام[٣٠]، وإنَّ لكلِّ واحدٍ من المعصومين حواريِّين، وقد عـدَّ العلَّامة الحِلِّيّ من حواريِّي الإمام عليّ بن الحسـين عليه السلام جبير بن مطعم ووردان أبو خالد الكابليّ وسعيد بن المسيَّب[٣١]، ومن حواريِّي الباقر عليه السلام بريد بن معاوية العجليّ وحجـر بـن زائدة وحمران بن أعين وعامر بن عبد الله بن جذاعة ومحمَّد ابن مسـلم[٣٢]، وجعل هؤلاء الثمانية في القسم الأوَّل من خلاصته.

الوكالة

وهي أن يكون أحد الرجال وكيلًا لأحد المعصومين عليهم السلام، وقد اختلف العلماء فيها

هل هي من أمارات العدالة أم لا؟ وهل تثبت بها عدالة الراوي؟

فمنهم من قال: «مجرَّد توكيل بعض المعصومين لرجل لا يثبت عدالة ذلك الرجل ما لم يكن للعدالة جهة مشروط بها»[٣٣]، وقال الشهيد الثاني: «لا تدلُّ بمجرَّدها على شيء اللَّهمَّ إلَّا أن تكون العدالة على جهةٍ معتدٍّ بها»[٣٤]، ومنهم من عدَّها من أمارات المدح[٣٥].

وقال المامقانيّ: «كون الراوي وكيلًا لأحد الأئمَّة عليهم السلام من أقوى أمارات المدح، بل الوثاقة والعدالة»[٣٦]، وبرَّر ذلك السيِّد الكاظميّ فقال: «وما كانوا ليعتمدوا إلَّا على ثقة سالم العقيدة وأنَّى يعتمدون على الفاسد ويميلون إليه وهم ممَّن ينهون عنه وينأون، ومن ثمَّ إذا ظهر الفساد في أحدهم عزلوه، وقد عدل بهذه الطريقة غير واحد من الأصحاب كالعلَّامة»[٣٧]، وقد أولى العلَّامة الحِلِّيّ اهتمامًا كبيرًا بالوكلاء وجعلهم في القسم الأوَّل من الخلاصة، واعتمد على روايتهم، وكان يصرِّح بوكالة كلِّ واحدٍ منهم فيقول مثلًا: «وكيل لأبي الحسن وأبي محمَّد عليهما السلام»[٣٨]، أو وكيل الناحية[٣٩]، وقد يطلق كلمة وكيل دون أن يضيفها لأحد المعصومين عليهم السلام، ولم يكتف بالتعديل بالوكالة، بل تجاوز ذلك فوثَّق عمَّال الأئمَّة ورجالهم ومن كانت له مكاتبة أو من جرت الخدمة على يديه لأحد الأئمَّة عليهم السلام، كما في ترجمة الحارث بن الربيع: «كان عامل أمير المؤمنين عليه السلام على المدينة»[٤٠]، وعقبة بن عمر الأنصاريّ: «صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وخليفة عليّ عليه السلام بالكوفة»[٤١]، والنعمان بن عجلان كان عامل أمير المؤمنين على البحرين وعمان»[٤٢]، وزر بن حبيش قال عنه: «من رجال أمير المؤمنين عليه السلام»[٤٣]، وكذلك زياد بن كعب بن مرحب[٤٤] وجعفر بن هارون: «من رجال الصادق عليه السلام»[٤٥]، كما وثَّق من كان له خدمة أو ملازمة لأحد الأئمَّة عليهم السلام، كما في ترجمة عبد الله بن محمَّد بن حصين الحضينيّ قال فيه: «جرت الخدمة على يده للرضا عليه السلام»[٤٦]، وفي ترجمة جعفر بن معروف: «كان

مكاتبا»[٤٧]، فقال المامقانيّ: «اتّخاذ الإمام عليه السلام رجلًا خادمًا أو كاتبًا تعديل له»[٤٨]؛ وذلك لعدم صدور شيء من ذلك منه بالنسبة إلى غير العدل الثقة.

سفراء الإمام المهديّ عجل الله تعالى فرجه الشريف

السفير: «مأخوذ من السفارة بمعنى الإصلاح، يقال: سفرت بين القوم إذا أصلحت بينهم، والسفير هو المصلح»[٤٩] وقال ابن منظور: «السفير: الرسول بين القوم، المصلح بينهم»[٥٠]، وقد أُطلق هذا المصطلح على وكلاء الإمام المهديّ عليه السلام؛ لأنّهم رسل بين الإمام عليه السلام والناس، وقد عدَّهم العلَّامة الحِلِّيّ في الفائدة الخامسة في الخلاصة، وهم: «عثمان بن سعيد العمريّ أبو عمر هو أوَّل من نصَّبه الإمام العسكريّ عليه السلام، ثمَّ نصَّ أبو عمر على ابنه أبي جعفر محمَّد بن عثمان، ونصَّ أيضًا الإمام العسكريّ عليه السلام عليه، ثمَّ أوصى بأبي القاسم الحسين بن روح النوبختيّ الذي أوصى إلى أبي الحسن عليّ بن محمَّد السمريّ»[٥١].

ثمَّ أورد في الفائدة السابعة أسماء بعض الثقاة في زمن السفراء الممدوحين ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل عليه السلام، نقلًا عن غيبة الشيخ الطوسيّ، فقال: منهم أحمد بن إسحق الأشعريّ وإبراهيم بن محمَّد الهمدانيّ وأحمد بن حمزة بن اليسع[٥٢]

الخواص

ويراد بهم خواصُّ الأئمَّة عليهم السلام، وقد وردت بعدَّة ألفاظ كلفظ (خصوص)، و(له اختصاص) أو (اختصَّ) أو (يخصُّ) أو (من خواصِّ) أو (من خاصَّة)، وكان يضيفها لأحد الأئمَّة عليهم السلام، فكانت دلالتها واضحة على التعديل، أما كلمة (خاصِّي)

قال عنها الشهيد الثاني: «منسوب إلى الخاصَّة وقد يراد بها الشيعة الأماميَّة، وقد يراد بها خاصَّة الإمام عليه السلام»[٥٣]، قال الوحيد البهبهانيّ: وقد أخذه المجلسيّ مدحًا ولعلَّه لا يخلو من تأمُّل[٥٤]؛ لاحتمال إرادة كونه من الشيعة مقابل عامِّيّ لا أنَّه من خواصِّ الأئمّة عليهم السلام، قال الكاظميّ: «إن أُريد به أنَّ الراوي من خواص الأئمَّة عليهم السلام فاختلفوا بإرادته التعديل مع اتِّفاقهم ظاهرًا على إفادته على الحسن؛ لكونه مدحًا معتدًّا به قطعًا»[٥٥]، وقد وردت لفظة (خاصِّي) في ترجمة حيدر بن شعيب الطالقانيّ وعليّ بن الحسن بن الحجَّاج[٥٦].

أما بقية الألفاظ فقد كانت دلالتها واضحة باختصاصهم بالإمامة عليهم السلام فوردت كلمة (خصيص) بمعنى الأخص من الخاص في ترجمة إبراهيم بن محمَّد بن أبي يحيى فقال: «كان خصيصًا بأبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أو خاصًّا بهما) [٥٧] وفي ترجمة أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن داوود بن حمدون، قال: «كان خصيصًا بأبي محمَّد الحسن بن عليّ عليه السلام وأبي الحسن عليه السلام قبله»[٥٨]، كما وردت كلمة (له اختصاص)، و(من خاصَّة)، و(اختصَّ)، أو (يختصُّ)، وكانت مضافة لأحد الأئمَّة، كما في ترجمة أحمد بن محمَّد بن أبي نظر البزنطي وأحمد بن إسحق الرازي وعليّ بن عبد الله بن الحسين هند بن الحجاج وأحمد بن اسحق بن عبد الله بن سعد والأصبغ بن نباتة وعبد الله بن الحسين بن سعد القطربلي ومحمَّد بن أبي بكر ومالك الأشتر ويعقوب بن إسحق[٥٩].

المستبصرون

والاستبصار لغةً: «من استبصر الطريق استبان ووضح، ويقال هو مستبصر في دينه وعمله إذا كان ذا بصيرة، وتبصَّر في رأيه واستبصر تبيَّن ما يأتيه من خيرٍ وشرّ»[٦٠]، وقد عدَّ العلَّامة الحِلِّيّ كلَّ من انتقل إلى القول بالإمامة وأصبح من الشيعة الاثني عشريَّة بعد أن كان على المذاهب الفاسدة مستبصرًا، وكانت عنده من معايير التوثيق والتعديل،

فجعلهم في القسم الأوَّل من خلاصته، فقال في ترجمة أحمد بن داوود بن سعيد الفزاريّ: «كان من جملة أصحاب الحديث من العامَّة ورزقه الله الأمر»[٦١]، وفي ترجمة محمَّد بن مسعود بن محمَّد بن عيَّاش: «كان في أوَّل أمره عامِّيّ المذهب وسمع حديث العامَّة وأكثر منه ثمَّ استبصر وعاد إلينا»[٦٢]، وفي ترجمة إبراهيم بن محمَّد بن سعيد كان زيديًّا أوَّلًا ثمَّ انتقل إلى القول بالإمامة وصنَّف فيها[٦٣]، وكذلك في عبد الله بن النجاشيّ: «كان من الزيديَّة ورجع الى الإمام الصادق»[٦٤]، وكذلك الذين استبصروا من المعتزلة فعدَّ منهم عليّ بن محمَّد بن العبَّاس بن فسانجس: «كان قبل ذلك معتزليًّا ورجع إلينا»[٦٥]، ومحمَّد ابن عبد الرحمن بن قبَّة الرازي: «كان قديمًا من المعتزلة وتبصر»[٦٦]، ومن الفطحيَّة عليّ ابن أسباط: «كان فطحيًّا فرجع»[٦٧]، أما أبو خالد السجستانيّ: «فكان من الواقفة فرجع»[٦٨].

الزهَّاد الثمانية

الزهد في الشيء خلاف الرغبة فيه، فنقول: « زهد في الشيء بالكسر زاهدًا بمعنى تركه وأعرض عنه فهو زاهد، وزهد يزهد بفتحتين لغةً: ومنه الزهد في الدنيا والجمع زهَّاد، وفي معاني الأخبار الزاهد من يحب ما يحب خالقه ويبغض ما يبغض خالقه ويخرج من حلال الدنيا ولا يلتفت إلى حرامها»[٦٩]، وكثيرا ما يتردَّد في كتب الرجال هذا المصطلح، قال المامقانيّ: «اشتهر بذلك أويس القرنيّ وربيع بن خثيم وهرم بن حيَّان وعامر بن عبد قيس وأبو مسلم ومسروق والحسن وأسود بن بريد، فالأربعة، الأوَّل من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وهم زهَّاد أتقياء حقًّا وصدقًا، والأربعة الأخيرة من الفسقة الفجرة على ما يُستفاد من الكشِّيّ والسيِّد الداماد وغيرهما، واشتهارهم بالزهد صوريّ، وإنَّما كان زهدهم على طريق التدليس، وقيل الثامن هو أسود بن يزيد النخعيّ، وعن

بعض الفضلاء أنَّ الثامن هو جرير بن عبد الله البجليّ»[٧٠]، ونقل صاحب مستدرك سفينة البحار عن أمالي الطوسيّ: «قيل لأُويس بن عامر القرنيّ: كيف أصبحت يا ابن أمِّ عامر؟ قال: ما ظنُّكم بمن يرحل إلى الآخرة كلَّ يومٍ مرحلة لا يدري إذا انقضى سفره أعلى جنَّةٍ يرد أم على نار؟»[٧١]، وقد جعل العلَّامة الحِلِّيّ هذا المصطلح معيارًا للتوثيق، وعدَّ من هؤلاء الزهَّاد ثلاثة في القسم الأوَّل من الخلاصة، وهم: أويس القرنيّ والربيع ابن خثيم وعامر بن عبد قيس[٧٢]، ولم يذكر هرم بن حيَّان.

الأبدال

وهم «قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم إذا مات واحد بدَّل الله مكانه آخر، وفي القاموس الأبدال قوم يقيم الله بهم الأرض»[٧٣].

وقد جعله المامقانيّ من ألفاظ المدح من الدرجة العليا بحيث يمكن إلحاقه بالتوثيق[٧٤]، وقد عدَّ منهم العلَّامة الحِلِّيّ في القسم الأوَّل من الخلاصة رجلَين فقط، وهما حجر بن عدي، وقال فيه: «من أصحاب الإمام عليّ عليه السلام وكان من الأبدال)[٧٥]، وزيد بن صوحان، قال عنه: «كان من الأبدال»[٧٦].

النقباء

جمع نقيب، وهو كالعريف على القوم، المقدَّم عليهم، الذي يتعرَّف أخبارهم وينقِّب عن أحوالهم، أي يفتِّش، وكان النبيّ صلى الله عليه وآله قد جعل في ليلة العقبة كلّ واحدٍ من الجماعة الذين بايعوه بها نقيبًا على قومه وجماعته؛ ليأخذوا عليهم الإسلام ويعرِّفونهم شرائطه، «وكانوا اثني عشر نقيبًا كلُّهم من الأنصار»[٧٧]، وقد عدَّ منهم العلَّامة الحِلِّيّ اثنين فقط في القسم الأوَّل من الخلاصة وعدَّلهم، وهما أسعد بن زرارة أبو أمامة الخزرجيّ والبراء

ابن معرور الحزرجيّ[٧٨].

السابقون الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام

السبق لغةً: السبق إلى الشيء، المبادرة إليه، ويقال استبق الخير أي بادر إليه، ويقال له: سابق في هذا الأمر، أي إنَّه سبق الناس إليه، كما إنَّ الرجوع في اللغة هو نقيض الذهاب، يقال: رجع إليه رجوعًا ومرجعًا، أي لم يذهب عنه ولم يتركه، فالسابق الراجع إلى أمر هو الذي سبق إليه ولم يتركه، وبل تمسَّك به ولازمه، وكان ذلك مرجعه.

وهناك جماعة قال فيهم العلَّامة الحِلِّيّ: السابقون الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا المدح يستفاد منه أنَّهم بقوا على منهاج النبيّ صلى الله عليه وآله ولم يبايعوا أبا بكر، ويدلُّ على ذلك ما جاء في ترجمة قيس بن سعد بن عبادة، قال فيه: «وهو مشكور لم يبايع أبي بكر»[٧٩]، وقد عدَّ منهم الفضل بن شاذان على ما جاء في اختيار معرفة الرجال ستَّة عشر سابقًا من الأصحاب[٨٠]، أمَّا العلَّامة الحِلِّيّ فقد ذكر منهم عشرة في القسم الأوَّل من خلاصته كما ذكر نقلًا عن البرقيّ: «من أصفياء أمير المؤمنين عليه السلام» وأوليائه وخواصِّه وأصحابه من اليمن، وخواصِّه من مضر، وأصحابه من ربيعة[٨١].

المبحث الثاني

معايير الجرح عند العلَّامة الحِلِّيّ

توطئة

جعل العلَّامة الحِلِّيّ في القسم الثاني من الخلاصة ذِكر الضعفاء ومن ردَّ قوله أو وقف فيه، واعتمد في هذا التقسيم عدَّة معايير، فجعل في القسم الثاني من ورد بهم ذمٌّ الأئمَّة عليهم السلام، والمجهولين، ومن ورد بهم ذمٌّ في زمن السفارة، ومن استُثني من نوادر الحكمة، كما عدَّ كلَّ من لم يكن من الفرقة الحقَّة- ويريد بها الأماميَّة الاثني عشريَّة- من المجروحين، وذكر منهم العامَّة والغلاة والواقفة والزيديَّة والخطَّابيَّة والفطحيَّة والكيسانيَّة والمخمَّسة والنصيريَّة والعلياويَّة والناووسيَّة والمرجئة والمفوَّضة والخوارج.

من ورد بهم ذمٌّ من قبل الأئمَّة عليهم السلام

يُعدُّ ذمُّ الرجل أو لعنه من قبل الإمام عليه السلام دلالة على كونه غير ثقة ولا يُعتمد عليه؛ لأنَّه نصٌّ صريحٌ من المعصوم، لذا عدَّه العلَّامة الحِلِّيّ معيارًا للجرح، فعدَّ من المذمومين والملعونين في الخلاصة عشرين رجلًا، وجعلهم في القسم الثاني الخاصِّ بالضعفاء والذين لا يعتمد عليهم أو يتوقَّف في الرواية عنهم، وصرَّح في ترجمة بعضهم بنصِّ الذمِّ، فقال في ترجمة المغيرة بن سعيد: قال الإمام الصادق عليه السلام: «**إنَّه يكذب علينا**»[٨٢]،

وفي ترجمة جعفر بن ميمون قال فيه الإمام الصادق عليه السلام: «**إنَّه من أهل النار**»[٨٣]، وفي ترجمة جويريَّة بن أسماء قال: «قال فيه الإمام الصادق عليه السلام: «**(إنَّه زنديق لا يرجع أبدًا)**»[٨٤]، ولم يصرح في بعضهم، فقال: «ورد فيه ذمٌّ من الإمام الباقر عليه السلام»[٨٥]، أو «ورد فيه ذمٌّ من الإمام الصادق عليه السلام»[٨٦]، أو «ورد فيه ذمٌّ من الإمام العسكريّ عليه السلام»[٨٧]. أمَّا الملعونون عند الأئمَّة عليهم السلام، فقال في ترجمة بعضهم: «لعنه الإمام الباقر عليه السلام»[٨٨]، وفي بعضهم «لعنه الإمام الصادق عليه السلام»[٨٩]، و«لعنه الإمام الهادي عليه السلام»[٩٠].

المجهولون

المجهول يُطلق على موردَين:

الأوَّل: يقع وصفًا للحديث وهو المروي عن رجل غير موثوق ولا مجروح ولا ممدوح أو غير معروف أصلًا ومنه قولهم: «عن رجل» أو «عمَّن ذكره» أو «عن غير واحد» أو نحو ذلك[٩١].

الثاني: يقع وصفًا للراوي، «وهو من حكم أئمَّة الرجال عليه بالجهالة، وهو ليس بمعلوم الحال؛ لكونه غير مذكور بكتب الرجال ولا هو من المعهود أمره المعروف حاله من يروى عنه من دون حاجة إلى ذكره»[٩٢]، وعرَّفه المامقانيّ بأنَّه «من لم يقع في كتب الرجال تصريح بعدالته ووثاقته ولا يضعفه ومجروحيَّته»[٩٣]، وقال العلَّامة التستريّ إنَّ كلمة (مجهول) في كلام العلَّامة «عبارة عمَّن صرح أئمَّة الرجال فيه بالمجهوليَّة، وهو أحد ألفاظ الجرح»[٩٤].

وقد جعل العلَّامة الحِلِّيّ المجهولين في القسم الثاني من الخلاصة، أي إنَّه لا يعتمد على روايتهم، وعدَّ منهم سبعة وخمسين رجلًا.

المذموم في زمن السفارة

أورد العلَّامة الحِلِّيّ في الفائدة السادسة أسماء جماعة من المذمومين في زمن السفراء نقلًا عن غيبة الشيخ الطوسيّ، فقال: «أوَّلهم المعروف بالسريعيّ، قال وأظنّ اسمه الحسن، ومنهم محمَّد بن نصير النميريّ، ومنهم أحمد بن هلال الكرخيّ، ومنهم أبو طاهر محمَّد بن عليّ بن بلال، ومنهم الحسين بن منصور الحلَّاج، ومنهم ابن أبي العزاقر، ومنهم أبو دلف المجنون»[٩٥].

ما استثناه محمَّد بن الحسن بن الوليد من رواية محمَّد بن أحمد بن يحيى في نوادر الحكمة:

ومحمَّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد هو «أبو جعفر شيخ القمِّيِّين وفقيههم ومتقدِّمهم ووجههم، ويقال إنَّه نزل قم وما كان أصله منها، ثقة ثقة عين مسكون إليه، جليل القدر، عظيم المنزلة، عارف بالرجال، موثوق به»[٩٦]، أمَّا محمَّد بن أحمد بن يحيى فقد ترجم له العلامة الحِلِّيّ فقال: «محمَّد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد ابن مالك الأشعريّ ثقة يروي عن العفاء ويعتمد المراسيل له كتب منها كتاب (نوادر الحكمة) كتاب حسن كبير يعرفه القمِّيُّون (بدبة شبيب)، وشبيب فامي، والفامي بيَّاع كلِّ شيءٍ، كان يقيم له دبة ذات بيوت يعطي منها ما طلب منه من دهن، فشبَّهوا هذا الكتاب بذاك»[٩٧].

فاستثنى محمَّد بن الحسن بن الوليد رحمه الله من رواية محمَّد بن أحمد رحمه الله جماعة كانوا ضعفاء، قد روى عنهم في كتابه (نوادر الحكمة)، قد عدَّهم العلامة الحِلِّيّ في الفائدة الرابعة من الخلاصة[٩٨]، ثمَّ قال: قال أبو العبَّاس بن نوح: «وقد أصاب شيخنا أبو جعفر بن الوليد في ذلك كلِّه، وتبعه أبو جعفر بن بابويه على ذلك إلَّا في محمَّد بن عيسى

ابـن عبيـد [٩٩]، فما أدري ما رأيه فيـه؛ لأنَّه كان على ظاهر العدالـة والثقة»[١٠٠]، وجعل الوحيد البهبهانيّ كون الرجل من رجال محمَّد بن أحمد بن يحيى، ولم يسـتثنِ عليه «أمارة الاعتماد عليه، بل ربَّما يكون أمارة لوثاقته»[١٠١].

الواقفيَّة

قال الشيخ الطوسيّ في الاختيار: «كان بدء الواقفة أنَّه كان اجتمع ثلاثون ألف دينار عند الأشـاعثة زكاة أموالهم وما كان يجب عليهم فيها، فحملوها إلى وكيلَين لموسى عليه السلام في الحبس فاتَّخذوا بذلك دورًا وعقدوا العقود واشـتروا الغلَّات، فلمَّا مات موسـى عليه السلام وانتهـى الخـبر إليهما أنكروا موتـه وأذاعا في الشـيعة أنَّه لا يموت؛ لأنَّـه الإمام القائم، فاعتمدت عليهما طائفة من الشـيعة وانتشر قولهما في الناس حتَّى كان عند موتهما أوصيا بدفع المال إلى ورثة موسى عليه السلام، واستبان للشيعة إنَّما قالا ذلك حرصًا على المال»[١٠٢].

وقال الشهرستانيّ: «كان موسى بن جعفر هو الذي تولَّى أمر الصادق عليهما السلام، وقام به بعد موت أبيه ورجع إليه الشيعة واجتمعت عليه، مثل المفضَّل بن عمر وزرارة بن أعين وعمَّار الساباطيّ، ثمَّ إنَّ موسى لـمَّا خرج وأظهر الإمامة، حمله هارون الرشيد إلى المدينة فحبسـه عند عيسـى بن جعفر، ثمَّ أشخصه إلى بغداد عند السنديّ بن شاهك، وقيل إنَّ يحيى بن خالد بن برمك سمَّه في رطب فقتله، ثمَّ أُخرج ودُفن في مقابر قريش، واختلف الشيعة بعده، ومنهم من توقَّف عليه، فقال: إنَّه لم يمت وسيخرج بعد الغيبة، ويقال لهم الواقفيَّة»[١٠٣].

وقـال النوبختيّ: «وأنكر بعضهم قتله وقالوا: مات ورفعـه الله إليه وإنَّه يردَّه عند قيامه، وسـمُّوا هؤلاء جميعًا واقفة؛ لأنَّهم لوقوفهم على موسـى بن جعفر عليه السلام أنَّه الإمام القائـم ولم يأتمُّوا بعده بإمام ولم يتجاوزوه إلى غيره، وقد لقَّب الواقفة بعض مخالفيها ممَّن

قال بإمامة عليّ بن موسى عليه السلام الممطورة، وغلب عليها هذا الاسم وشاع عليها»[١٠٤]، وقال في مقباس الهداية: «إنَّ القائلين بختم الأمامة على الكاظم عليه السلام هم الموسويَّة، ولهم ثلاث فرق، فمنهم من يشكُّون في حياته ومماته ويسمَّون بالممطورة، ومنهم من يجزمون بموته ويسمَّون بالقطعيَّة، ومنهم من يقولون بحياته، ويسمَّون بالواقفيَّة، وعليه فالممطورة قسم للواقفيَّة»[١٠٥].

ويقول الوحيد البهبهانيّ: «ربَّما يُطلق الواقفيّ على من وقف على غير الكاظم عليه السلام لمن الاطلاق ينصرف إلى من وقف على الكاظم عليه السلام ولا ينصرف إلى غيرهم إلَّا بالقرينة»[١٠٦].

ويقول الشيخ المفيد: «اختلف الواقفة في الرضا عليه السلام ومن قام من آل محمَّد بعد أبي الحسن موسى عليه السلام فقال بعضهم هؤلاء خلفاء أبي الحسن وأمرائه وقضاته إلى أوان خروجه، وأنَّهم ليسوا بأئمَّة وما ادَّعوا الإمامة قطّ، وقال الباقون: إنَّهم ضالُّون مخطئون ظالمون»[١٠٧].

وقد ذكرهم العلامة الحِلِّيّ في القسم الثاني من خلاصته، وعدَّ منهم سبعين رجلًا، وذكر أنَّ بعضًا منهم وقف على غير الكاظم عليه السلام مثل زياد بن مروان القنديّ قال فيه: «وقف في الرضا عليه السلام»[١٠٨]، وعيسى بن عيسى الكلابيّ ومقاتل بن قياما[١٠٩]، كما ذكر عليّ بن جعفر بن العبَّاس الخزاعيّ المرزويّ «واقفي من أصحاب أبي محمَّد العسكري عليه السلام»[١١٠]، كما ذكر في الإيضاح بعض الواقفة، منهم حميد بن زياد بن حمَّاد ابن زياد بن هوار الدهقان «كان ثقة واقفيًّا، وجهًا في الواقفة»[١١١]، «ولم يكن إطلاق اسم الواقفيّ على من وقف على غير الإمام الكاظم عليه السلام غريبًا عن العلَّامة، فإنَّه يؤكِّد أنَّ الواقف لا يختصُّ بمن وقف عليه دون غيره»[١١٢].

الزيديَّة

وهم «أتباع زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ عليه السلام، ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة عليها السلام، ولم يجوِّزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلَّا أنَّهم جوَّزوا أن يكون كلّ فاطميٍّ عالم زاهد شجاع سخي خرج بالإمامة يكون إمامًا واجب الطاعة سواء كان من أولاد الحسن عليه السلام أو من أولاد الحسين عليه السلام»[١١٣].

وقال الأسفرائينيّ: إنَّ الزيدية «ثلاث فرق، وهي الجارودَيَّة والسليمانيَّة- وقد يقال: الجريريَّة أيضًا- والبتريَّة، وهذه الفرق الثلاث يجمعها القول بإمامة زيد بن عليّ ابن الحسين بن عليّ بن أبي طالب في أيَّام خروجه، وكان ذلك في زمن هشام بن عبد الملك»[١١٤]، كما إنَّ هناك فرقة رابعة، وهم الصالحيَّة، وقد ذكرها العلَّامة الحِلِّيّ، وهذه الفرق على النحو الآتي:

أ. البتريَّة والصالحيَّة:

«بضمِّ الباء، وقيل بكسرها، منسوبون إلى كثير النوا؛ لأنَّه أبتر اليد، وقد قيل إلى المغيرة بن سعيد»[١١٥]، وقال الأسفرائينيّ: «هؤلاء أتباع رجلَين هما: الحسن بن صالح ابن حي، والأخير كثير النوا الملقَّب بالأبتر»[١١٦]، لذلك قال الشهرستانيّ: إنّ البتريَّة «يسمَّون بالصالحيَّة أيضًا؛ لأنَّ من رؤسائهم الحسن بن صالح بن حي»[١١٧]، وهؤلاء قالوا: «إنَّ عليًّا كان أولى الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بالناس؛ لفضله وسابقته وعلمه، وهو أفضل الناس كلُّهم بعده وأشجعهم وأسخاهم وأورعهم وأزهدهم، أجازوا مع ذلك إمامة أبي بكر وعمر وعدُّوها أهلًا لذلك المكان والمقام، وذكروا أنَّ عليًّا عليه السلام سلَّم إليهما الأمر ورضي بذلك وبايعهما طائعًا غير مُكره، وأنَّ ولاية أبي بكر صارت رشدًا وهدًى لتسليم عليّ عليه السلام ورضاه، ولولا رضاه وتسليمه لكان أبو بكر مخطئًا ضالًّا هالكًا، وهو

أوائل البتريَّة»[١١٨]، وقد تحيَّروا في أمر عثمان وقالوا: «إنَّا تحيَّرنا في أمره وتوقَّفنا في حاله، ووكلناه إلى أحكم الحاكمين»[١١٩]، وقال الخاقاني نقلًا عن مجمع البحرين: «البتريَّة بضمِّ الوحدة فرق من الزيديَّة قيل نُسبوا إلى المغيرة بن سعيد ولقبه الأبتر، وقيل البتريَّة هم أصحاب كثير النوا والحسن بن صالح بن حي وسالم بن أبي حفصة والحكم بن عيينة وسلمة بن كهيل وأبي المقدام ثابت بن الحدَّاد، وهم الذين دعوا إلى ولاية عليّ عليه السلام ثمَّ خالطوها بولاية أبي بكر وعمر، ويثبتون لهم الأمامة ويبغضون عثمان وطلحة والزبير وعائشة، ويثبتون لكلِّ من خرج منهم عند خروجه الإمامة»[١٢٠].

ب. الجارودية:

هم فرق من الزيديَّة «أصحاب أبي الجارود، زعموا أنَّ النبيّ صلى الله عليه وآله نصَّ على عليّ عليه السلام بالوصف دون التسمية والإمام بعده عليّ عليه السلام والناس قصَّروا حيث لم يتعرَّفوا الوصف ولم يطلبوا الموصوف، وإنَّما نصَّبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا بذلك»[١٢١]، ويقال لهم: «السرحوبيَّة أيضًا؛ لنسبهم إلى أبي الجارود وزياد بن المنذر السرحوب الأعمى المذموم بالذمِّ المفرط»[١٢٢]، وسمِّي بالسرحوب «باسم شيطان أعمى يسكن البحر»[١٢٣]، وهم فرقتان كما يقول الأسفراييني «فرقة قالت إنَّ عليًّا نصَّ على إمامة ابنه الحسين ثمَّ نصَّ على إمامة أخيه الحسن بعده ثمَّ صارت الإمامة بعد الحسن والحسين شورى في ولدَيّ الحسن والحسين، فمن خرج منهم شاهرًا سيفه داعيًا إلى دينه وكان عالمًا عارفًا فهو الإمام، وزعمت الفرقة الثانية منهم أنَّ النبيّ صلى الله عليه وآله هو الذي نصَّ على إمامة الحسن بعد عليّ وإمامة الحسين بعد الحسن عليهما السلام»[١٢٤]، وقال الطريحيّ: «وعن بعض الأفاضل هم فرقتان فرقة زيديَّة وهم شيعة، وفرقة تبريَّة وهم لا يجعلون الإمامة لعليّ عليه السلام بالنصِّ بل عنده هي شورى ويجوِّزون تقديم المفضول على الفاضل، فلا يدخلون في الشيعة»[١٢٥]،

«وتعتبر الفرقة الجارودية من أشدِّ الفرق في تمسُّكها بالإمام عليّ عليه السلام، وأنَّه أفضل أصحابه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، ولم يروا مقامة لأحد سواه، وقد زعموا أنَّ من رفع عليًّا عليه السلام عن هذا المقام فهو كافر»[١٢٦].

جـ. السليمانيَّة:

وهم أتباع سليمان بن جرير الزيديّ الذي قال: «إنَّ الإمامة شورى، وإنَّها تنعقد بعقد رجلَين من خيار الأمَّة، وأجاز إمامة المفضول وأثبت إمامة أبي بكر وعمر، وزعم أنَّ الأمَّة تركت الأصلح في البيعة لها؛ لأنَّ عليًّا كان أولى بالإمامة منهما، إلَّا أنَّ الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفرًا ولا فسقًا، وكفَّر سليمان بن جرير عثمان بالأحداث التي نقمها الناقمون منه، كما كفَّر كلًّا من عائشة وطلحة والزبير»[١٢٧]، وذكر العلَّامة الحِلِّيّ ثمانية وثلاثون رجلًا منهم، كان يقول على بعضهم زيديّ[١٢٨]، وعن بعضهم زيديّ بتريّ[١٢٩]، وعن بعضهم زيديّ جارودي[١٣٠]، وقال عن الحسن بن صالح بن حي الهمدانيّ الثوريّ الكوفيّ «زيديّ إليه تُنسب الصالحيَّة»[١٣١]، وقال عن بعضهم بتريّ[١٣٢]، كما ذكر ابن عقدة في الإيضاح، وقال عنه: كان زيديًّا جارودياً[١٣٣].

الخطَّابيَّة

«هم أصحاب أبي الخطَّاب محمَّد بن أبي زينب الأسديّ الأجدع»[١٣٤]، وقيل محمَّد ابن قلاقل[١٣٥]، ويقول النوبختيّ: «كان أبو الخطَّاب يدَّعي أنَّ أبا عبد الله جعفر بن محمَّد عليه السلام جعله قيِّمه ووصيَّه من بعده، وعلَّمه اسم الله الأعظم، ثمَّ ترقَّى إلى أن ادَّعى النبوَّة، ثمَّ ادَّعى الرسالة، ثمَّ ادَّعى أنَّه من الملائكة، وأنَّه رسول الله إلى أهل الأرض والحجَّة عليهم»[١٣٦]، «والخطَّابية كلُّها حلوليَّة؛ لدعواها حلول روح الإله في جعفر الصادق عليه السلام، وبعده في أبي الخطَّاب الأسديّ»[١٣٧]، وكان أبو الخطَّاب يزعم أنَّ الأئمَّة

أنبياء، ثمَّ آلهة والآلهة نور من النبوَّة ونور من الإمامة، ولا يخلو العالم من هذه الأنوار، وأنَّ الصادق عليه السلام هو الله، وليس المحسوس الذي يرونه، بل إنَّه لمَّا نزل إلى العالم لبس هذه الصورة الإنسانيَّة؛ لئلا يُنفَر منه، ثمَّ تمادى الكفر به إلى أن قال: «إنَّ الله تعالى انفصل من الصادق عليه السلام وحلَّ فيه، وأنَّه أشمل من الله»[١٣٨]، «فلمَّا وقف الصادق عليه السلام على غلوِّه الباطل في حقِّه تبرَّأ منه ولعنه»[١٣٩]، فقد ورد في اختيار معرفة الرجال «عن عيسى بن أبي منصور قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام عندما ذكر أبو الخطَّاب عنده، فقال: **اللَّهمَّ العن أبا الخطَّاب فإنَّه خوَّفني قائمًا وقاعدًا وعلى فراشي، اللَّهمَّ أذقه حرَّ الحديد**»[١٤٠]، وقد ذكر العلَّامة الحِلِّيّ ستَّة رجال من الخطَّابيَّة في القسم الثاني من الخلاصة، وهم «جحدر بن المغيرة الطائيّ وجماعة بن سعد الجعفيّ الصائغ وحفص بن ميمون وموسى بن أشيم ومفضل بن عمر ويوسف بن بهمن»[١٤١].

الفطحيَّة

وهم فرقة قالت: «الأمامة بعد جعفر في ابنه عبد الله بن جعفر الأفطح، وسمُّوا بذلك؛ لأنَّ عبد الله كان أفطح الرأس وقال بعضهم: كان افطح الرجلين، وقال بعض الرواة: «نسبوا إلى رئيس لهم من أهل الكوفة يقال له عبد الله بن فطيح»[١٤٢]، «والفطحيَّة هم القائلون بإمامة الأئمَّة الاثني عشر عليهم السلام مع عبد الله الأفطح ابن الصادق عليه السلام»، وعن الشهيد رحمه الله: إنَّهم يُدخِلونه بين الكاظم والرضا عليهما السلام[١٤٣]، ويقول النوبختيّ: «اعتلوا بحديث يروونه عن أبي عبد الله جعفر بن محمَّد عليه السلام أنَّه قال: **(الإمامة في الأكبر من ولد الإمام)**، فمال إلى عبد الله والقول في إمامته جعل من قال بإمامة أبيه جعفر بن محمَّد غير نفر عرفوا الحقَّ، فامتحنوا عبد الله بمسائل في الحلال والحرام فلم يجدوا عنده علما»[١٤٤]، «ثمَّ إنَّ عبد الله مات بعد أبيه على ما قيل بسبعين يومًا فرجعوا عن القول بإمامته إلى القول بإمامة أبي الحسن موسى عليه السلام ورجعوا إلى الخبر المروي (إنَّ الأمامة

لا تكون في الأخوين بعد الحسن والحسين)، وبقي شُذَّاذ منهم على القول بإمامته، وبعد أن مات قالوا بإمامة أبي الحسن موسى عليه السلام»[١٤٥].

وقد ذكر العلَّامة في الخلاصة في القسم الثاني ثلاث رجال منهم، وهم إسحاق بن عمَّار بن حيان وأبو يعقوب الصيرفيّ وأحمد بن الحسن بن عليّ بن محمَّد بن عليّ بن فضال وعليّ بن حديد بن حكيم[١٤٦].

الكيسانيَّة

«فرقة قالت بإمامة محمَّد بن الحنفيَّة، وإنَّما سمُّوا بذلك؛ لأنَّ المختار بن عبيد الثقفيّ كان رئيسهم، وكان يلقَّب (كيسان) وهو الذي طلب بدم الحسين عليه السلام وثأره حتَّى قَتَل من قتله، وادَّعى أنَّ محمَّدًا بن الحنفية أمره بذلك، وأنَّه الإمام بعد أبيه»[١٤٧]، وقال الكنيّ في توضيح المقال نقلًا عن التعليقة بأنَّ المختار لقِّب بـ(كيسان): «إنَّ نشاته كانت في حجر عليّ بن أبي طالب عليه السلام وهو طفل فقال له: يا كيس يا كيس»[١٤٨]، وقيل: «إنَّ كيسان مولى أمير المؤمنين عليه السلام»[١٤٩]، «وهو الذي حمل المختار على الطلب بدم الحسين عليه السلام»[١٥٠].

افترقت الكيسانيَّة فرقًا يجمعها شيئان: «أحدهما: قولهم بإمامة محمَّد بن الحنفيَّة، والثاني قولهم بجواز البداء على الله عزَّ وجلَّ»[١٥١]، «وهم على ما نقل الشيخ المفيد رحمه الله أوَّل مَن شذَّ عن الحقِّ»[١٥٢]، واعتقاد هذه الفرقة أنَّ الامام بعد الحسين عليه السلام هو ابن الحنفيَّة، وأنَّه ليس المهديّ الذي يملأ الأرض به عدلًا وقسطًا، وأنَّه حيٌّ لا يموت، وقد غاب في جبل رضوى باليمن، واقصى تعلُّقهم في إمامته قول أمير المؤمنين عليه السلام له يوم البصرة: **(أنت ابني حقًّا)**، وأنَّه كان صاحب رايته كما كان هو صاحب راية رسول الله صلى الله عليه وآله، فكان أولى بمقامه»[١٥٣]، وقد ذكر العلامة الحِلِّيّ منهم ثلاثة رجال في الخلاصة، وهم عمرو بن واثلة والمرقع بن قمامة وحيان السرَّاج.

المخمِّسة

«هم فرقة من الغلاة يقولون إنَّ الخمسة: سلمان وأبا ذر والمقداد وعمَّار وعمرو ابن أميَّة الضمريّ هم النبيُّون والموكَّلون بمصالح العالم من قبل الرَّبِّ، والرَّبُّ هو عليّ عليه السلام»[١٥٤]، وذكر منهم العلَّامة الحِلِّيّ عليّ بن أحمد الكوفيّ، وقال فيه: «وهو المخمِّس صاحب البدع المحدَثة، وادَّعى أنَّه من بني هارون بن الكاظم عليه السلام، ومعنى التخميس عند الغلاة (لعنهم الله) أنَّ سلمان الفارسيّ والمقداد وعمَّار وأبا ذر وعمرو بن أميَّة الضمريّ الموكَّلون بمصالح العالم، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا»[١٥٥].

النصيريَّة

وهم «فرقة قالت بنبوَّة رجل يُقال له (محمَّد بن نصير النميريّ)، وكان يدَّعي أنَّه نبيّ بعثه أبو الحسن العسكريّ عليه السلام، وكان يقول بالتناسخ والغلوِّ في أبي الحسن، ويقول فيه بالربوبيَّة، ويقول بالإباحة للمحارم، ويحلِّل نكاح الرجال»[١٥٦]، وقد نسب عبد الرحمن بدوي النصيريَّة إلى الشيعة الغلاة إذا صحَّ أنَّهم يُنسبون إلى (نصير) غلام عليّ بن أبي طالب عليه السلام[١٥٧]، ولكن هذا لا يوافق ما قاله الكشِّيّ في ترجمة محمَّد بن نصير النميريّ، إذ قال: «وقالت فرق بنبوَّة محمَّد بن نصير النميريّ، وذلك أنَّه ادَّعى أنَّه نبيّ رسول، وأنَّ عليّ بن محمَّد العسكريّ عليه السلام أرسله»[١٥٨]، ولا ما قاله العلَّامة الحِلِّيّ في ترجمة محمَّد بن نصير، إذ قال: «منه بدء النصيريَّة وإليه يُنسبون»[١٥٩]، وهو الوحيد الذي ذكره العلَّامة من هذه الفرقة في خلاصته في القسم الثاني.

العلياويَّة

ذكر الكشِّيّ في ترجمة بشَّار الشعيريّ «أنَّهم يقولون إنَّ عليًّا عليه السلام ربٌّ، وظهر بالعلويَّة الهاشميَّة، وأظهر أنَّه عبده، وأظهر وليّه من عنده ورسوله بالمحمَّديَّة، ووافق أصحاب أبي

الخطَّاب في أربعة أشخاص: عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، وأنَّ معنى الأشخاص الثلاثة: فاطمة والحسن والحسين عليهم السلام بكيس، والحقيقة شخص عليّ عليه السلام؛ لأنَّه أوَّل هذه الأشخاص في الإمامة، وأنكروا شخص محمَّد، وزعموا أنَّ محمَّدا صلى الله عليه وآله عَبَدَ عليّ، وعليًّا هو الربُّ، وأقاموا محمَّدا صلى الله عليه وآله مقام ما قامت المخمِّسة سلمانًا وجعلوه رسولًا، فوافقوهم في الإباحات والتعطيل والتناسخ، وعلياويَّة تسمِّيها المخمِّسة العليائيَّة، وزعموا أنَّ بشَّارًا الشعيريّ لـمَّا أنكر ربوبيَّة محمَّد صلى الله عليه وآله وجعلها في عليّ عليه السلام، وجعل محمَّدًا عبدُ عليّ وأنكر رسالة سلمان، مُسخ على صورة طير يقال له عليّ، يكون في البحر، فلذلك سمّوهم العليائيَّة»[١٦٠]، وذكر في ترجمة محمَّد بن بشير «وزعمت هذه الفرقة أنَّ كلَّ من انتسب إلى آل محمَّد صلى الله عليه وآله فهو مبطل في نفسه يعتبر على الله كاذب، وإنَّهم الذين قال الله فيهم إنَّهم يهود ونصارى، إلى قوله: وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحبَّاؤه، قل فَلِمَ يعذِّبكم بذنوبكم، بل أنتم بشر ممَّن خلق محمَّد في مذهب الخطَّابيَّة وعليّ في مذهب العلياويَّة، فهم ممَّن خلق هذان كاذبون فيما ادَّعوا من النسب»[١٦١]، وقد ذكر العلَّامة الحِلِّيّ منهم في الخلاصة موسى السوَّاق وذكر رواية عن نصر بن الصباح قائلًا: «موسى السوَّاق أصحابه علياويَّة يقعون في السيِّد محمَّد»[١٦٢]، وقد ورد عن الكشِّيّ في ترجمة موسى السوَّاق هكذا: «قال نصر بن الصباح: موسى السوَّاق له أصحاب علياويَّة يقعون في السيِّد محمَّد رسول الله صلى الله عليه وآله»[١٦٣].

الناووسيَّة

«فرقة قالت إنَّ أبا عبد الله عليه السلام حيٌّ ولا يموت حتَّى يظهر فيملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت ظلمًا وجورًا؛ لأنَّه القائم المهديّ، وتعلَّقوا بحديث رواه رجل يقال له عنبسة بن مصعب عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّه قال: (إن جاءكم من يخبركم عنِّي بأنَّه غسَّلني

وكفّنني ودفنني فلا تصدِّقوه)، وهذه الفرقة تسمَّى بذلك؛ لأنَّ رئيسهم في هذه المقالة رجل من أهل البصرة يقال له: عبد الله بن ناووس»[١٦٤]، وقال المامقانيّ: «نُسبوا إلى رجل يقال له ناووس، وقيل: إلى قرية تسمَّى بذلك، ويسمَّون الصارميَّة أيضًا»[١٦٥]، وقال الأشعريّ: «لقِّبوا برئيس لهم يقال له عجلان بن ناووس من أهل البصرة»[١٦٦]، وذكر الكشِّيّ في ترجمة عنبسة: «إنَّما سمِّيت الناووسيَّة برئيس لهم يقال له: فلان بن فلان الناووس»[١٦٧]، وقال في توضيح المقال نقلًا عن الملل والنحل: «إنَّ عليًّا مات وستشقُّ الأرض عنه قبل يوم القيامة، فيملأ الأرض عدلا»[١٦٨].

الغلاة

«مأخوذة من الغلو بمعنى التجاوز عن الحدِّ»[١٦٩]، «وهم الذين غلوا في حقِّ أئمَّة أهل البيت عليهم السلام حتَّى أخرجوهم من حدود الخليقة»[١٧٠]، وهم ضلَّال كفَّار، حكم عليهم أمير المؤمنين بالقتل والتحريق بالنار، وقضت الأئمَّة عليهم السلام عليهم بالإكفار والخروج عن الإسلام»[١٧١]، والغلاة صنوف قد عدَّهم الشهرستانيّ أحد عشر صنفًا، وهم: «السبأيَّة والكامليَّة والعليائيَّة والمغيريَّة والمنصوريَّة والخطَّابيَّة والكيَّاليَّة والهشاميَّة والنعمانيَّة واليونسيَّة والنصيريَّة»[١٧٢]، وعدَّ منهم الأسفراييني «البيانيَّة والمنصوريَّة والخطابيَّة والحلوليَّة ومَن جرى مجراهم، فما هم من فرق الإسلام وإن كانوا منتسبين إليه»[١٧٣]، وقال الشيخ عبد النبي الجزائريّ: «وأمَّا الغلاة فليسوا من فرق الشيعة»[١٧٤]، وقد اختلف في مراد الرجاليِّين من هذا اللفظ، فقال المحقِّق التستريّ في قاموسه: «إنَّ المراد به هو ترك العبادة اعتمادًا على ولائهم عليهم السلام، واستشهد بما رواه الغضائريّ عن الحسن بن محمَّد بن بندار القمِّيّ قال: سمعت مشايخي يقولون: إنَّ محمَّد بن أورمة لمَّا طعن عليه بالغلوّ بعث إليه الأشاعرة ليقتلوه فوجدوه يصلِّي الليل من أوَّله إلى آخره ليالي عدَّة فتوقَّفوا عن اعتقادهم»[١٧٥].

وقال الوحيد البهائيّ: «إنَّ كثيرًا من القدماء لاسيما القمِّيِّين وابن الغضائريّ كانوا يعتقدون للأئمَّة عليهم السلام منزلة خاصَّة من الرفعة والجلالة، ومرتبة معيَّنة من الرتبة والجلالة، ومرتبة معيَّنة من العصمة والكمال، بحسب اجتهادهم ورأيهم، وكانوا يجوِّزون التعدِّي عنها، وكانوا يعدُّون التعدِّي ارتفاعًا وغلوًّا حسب معتقدهم، أي إنَّهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلوًّا، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم، ونقل العجائب من خوارق العادات منهم أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتنزيههم من كثير من النقائض، وإظهار كثير قدرة لهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ارتفاعًا أو مورثًا لا سيما من جهة أنَّ الغلاة كانوا مختلفين في الشيعة، مخلوطين بهم مدلِّسين»[١٧٦].

المرجئة

«الإرجاء على معنَيَين أحدهما التأخير، قالوا: أرجه وأخاه أي أمهله وأخوه، والثاني إعطاء الرجاء، أمَّا إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأوَّل فصحيح؛ لأنَّهم كانوا يؤخِّرون العمل على النيَّة والعقد، وأمَّا بالمعنى الثاني فظاهر؛ لأنَّهم كانوا يقولون لا يضرُّ مع الأيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة»[١٧٧]، وقال الخاقانيّ نقلًا عن التعليقة «هم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنَّه لا يضرُّ مع الأيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، سمُّوا مرجئة؛ لاعتقادهم أنَّ الله أرجأ تعذيبهم عن المعاصي، أي أخَّرهم»[١٧٨]، وقال الكنيّ في توضيح المقال: «وربَّما يُطلق على أهل السنَّة؛ لتأخيرهم عليًّا عليه السلام عن الثلاثة»[١٧٩]، وقال السبحانيّ: «فقد كانت المرجئة من أخطر الطوائف على الأمَّة الإسلاميَّة، وقد نشأت بين السنَّة والشيعة، فكانوا يستهدفون الإباحيَّة المطلقة في الأخلاق والأعمال»[١٨٠]، وقد ذكر العلَّامة منهم في الخلاصة قعنب بن أعين أخو حمران ابن أعين[١٨١].

المفوَّضة

وهـؤلاء «يزعمـون أنَّ الله عزّ وجلّ وكَّل الأمـور وفوَّضهـا إلى محمَّـد صلى الله عليه وآله، وأنَّـه أقدره عـلى خلق الدنيا فخلقها ودبَّرهـا، وأنَّ الله لم يخلق من ذلك شـيئًا، ويزعمون أنَّ الأئمَّة ينسـخون الشرائع ويهبط عليهم الملائكة»[١٨٢]، قال السـيِّد الكاظمـيّ في عدَّة الرجال: «التفويـض في أمـر الدين، فإن أُريد أنَّـه تعالى فوَّض إليهم أن يحلُّوا ما شـاؤوا ويحرِّموا ما شـاءوا بآرائهم من غير وحـيٍ وعلى ما توهمه بعض الأخبار فهـو ضروريّ البطلان خارج عن الشريعة، كيف وقد كان رسـول الله صلى الله عليه وآله مقيَّـدًا باتِّباع الوحي، كما قال تعالى: ﴿قُـلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُـلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُـمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[١٨٣]، وقد أورد الأسـترآباديّ في كتابه توضيح المقال سبعة أقوال في المفوَّضة يطول ذِكرها فراجِع.

الخوارج

هـم الذين خرجوا على الإمام عليّ عليه السلام في صفِّين بعـد قبول التحكيم، وفيهم يقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إنَّ بعدي من أمَّتي قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حلاقيمهم يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثمَّ لا يعودون فيه، هم شرُّ الخلق والخليقة**»[١٨٤]، يقول الشهرسـتانيّ: «اعلم أنَّ أوَّل من خرج على عليّ بن أبي طالب (رضي الله عنه) جماعة ممَّن كان معه في حرب صفِّين، وأشـدُّهم خروجًا عليه ومروقًا في الدين الأشـعث بن قيس ومسـعر بن فدكي التميميّ وزيد بن حصنيّ الطائيّ»[١٨٥]، أمَّا عقيدتهم فالخوارج «على اختلاف فرقها، يجمعها القول بتكفير عليّ وعثمان وطلحة والزبير وعائشـة وجيشـهما، وتكفـير معاوية وأصحابه بصفِّين، وتكفير الحَكَمَـين ومن حكَّمهما أو رضي بحكمهما، وتكفـير كلِّ مـن ارتكب كبيرة ووجوب الخروج على السـلطان الجائـر الحائر وإن كان

عـلى رأيهم»[١٨٦]، وكبار الفرق من الخوارج «المحكمة، الأزارقة، النجدات، البيهسـيَّة، العجاردة، الثعالبة، الصفريَّة، الأباضيَّة»[١٨٧]، وقد ذكر العلَّامة الحِلِّيّ في الخلاصة خمسة رجال من الخوارج، هم «أشعث بن قيس وشبث بن ربعيّ وعبد الله بن الكوَّاء وعبد الله ابن وهب الراسبيّ ونوفل بن قرَّة)[١٨٨].

العامَّة

العامَّة مقابل الشـيعة، وقد اختلفوا معهم في مسـألة الإمامـة، فقالوا: «إنَّ الإمامة فرض واجب على الأمَّة لأجل إقامة الإمام ينصِّب لهم القضاء ويضبط ثغورهم ويغزي جيوشـهم ويقسِّـم الفيء بينهم وينتصف لمظلومهم من ظالمهم، وقالوا: إنَّ طريق عقد الإمامـة للإمـام في هذه الأمَّة الاختيار بالاجتهاد، وقالـوا: ليس من النبيّ ﷺ نصٌّ على إمامة واحدٍ بعينه، وقالوا من شرط الإمام: العلم والعدالة والسياسة، وليس من شرطه العصمـة من الذنوب كلِّهـا، وقالوا بإمامة أبي بكر بعد البنـيّ ﷺ، وقالوا بإمامة عليّ في وقتـه»[١٨٩]، أمَّا الشـيعة فـ«هم الذين شـايعوا عليًّا عليه السلام على الخصـوص، وقالوا بإمامته وخلافتـه نصًّا ووصيَّـةً، أمَّا جليًّا أو خفيًّـا، واعتقدوا أنَّ الإمامة لا تخـرج من أولاده، وليسـت الإمامة قضيَّة مصلحيَّة تُناط باختيار العامَّة وينصـب الإمام بنصبهم، بل هي قضيَّـة أصوليَّة ويجمع جميع فرقهـا القول بوجوب التعيـين والتنصيص وثبوت عصمة الأئمَّـة وجوبًا عن الكبائر والصغائـر»[١٩٠]، وقد عدَّ العلامة الحِـلِّيّ العامَّة في الخلاصة في القسـم الثاني- أي من الضعفـاء أو من يرد قولهم أو يقف فيهم- وذكر منهم سـبعة وثلاثين رجلا[١٩١].

المبحث الثالث

تعارض الجرح والتعديل

هنالك عدَّة أقوال للعلماء فيما إذا تعارض الجرح والتعديل:

الأوَّل: تقديم الجرح على التعديل، وبه قال الجمهور، وإليه ذهب الخطيب البغداديّ، إذ قال: «اتَّفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان وعدله مثل عدد من جرحه، فإنَّ الجرح به أَولى، بأنَّ الجارح يخبر عن أمرٍ باطنٍ قد علمه»[١٩٢]، وذهب إلى هذا القول الشهيد الثاني، إذ قال: «لو اجتمع في واحد جرح وتعديل، فالجرح مقدَّم وإن تعدَّد المعدل على الأصح»[١٩٣].

الثاني: «تقديم قول المعدل مطلقًا، وقد يستدلّ له بأنَّ احتمال اطِّلاع الجارح على ما خفي للمعدل معارض باحتمال اطِّلاع المعدل على ما خفي على الجارح من التوبة وعود الملكة، فالجرح والتعديل يتعارضان ثمَّ يتساقطان، ويرجع إلى أصالة العدالة في المسلم فيكون الوفاق والتقديم لقول المعدل»[١٩٤]، «وقد يكون التعديل صادرًا ممَّن هو أقوى مهارةً وتبصُّرًا واستقصاءً من الجارح، فيكون الاعتماد على قول المعدل أكثر من الاعتماد على قول الجارح»[١٩٥].

الثالث: ما يمكن الجمع فيه بين كلامي المعدل والجارح، كقول المفيد (قدَّس الله روحه) في محمَّد بن سنان أنَّه ثقة، وقول الشيخ طاب ثراه أنَّه ضعيف، «فالجرح مقدَّم؛ لجواز اطِّلاع الشيخ على ما لم يطَّلع عليه المفيد»[١٩٦].

الرابع: «عدم إمكان الجمع بينهما كما لو عيَّن الجارح سبب الخروج ونفاه المعدل، مثل ما إذا قال الجارح: رأيته في ذلك اليوم وذلك الوقت بعينه يصلِّي، فيرجع هناك إلى المرجِّحات في أحد الطرفين الجارح والمعدل من الأكثريَّة والأورعيَّة والأعدليَّة والأضبطيَّة ونحوها، فإذا لم يتحقَّق الترجيح وجب التوقُّف، وهذا القول محكيٌّ عند الشهيد الثاني في البداية، والمحقِّق القمِّي في القوانين، والفاضل النراقيّ في شعب المقال[١٩٧]، كما ذهب إليه الشيخ في الخلاف[١٩٨]، واختاره الوحيد البهبهانيّ، ونقله عن الأكثر في بعض كلماته[١٩٩].

الخامس: التسوية، كما لو كان التعارض بالإطلاق والتقييد لقاعدة الجمع بين الدليلين مهما أمكن فلو قال: المزكِّي هو ثقة، وقال الآخر فطحيّ، جمعنا بينهما وقلنا إنَّه فطحيٌّ ثقةٌ[٢٠٠].

كما اختلف العلماء في اشتراط العدد في التزكية، فمن قال بأنَّ الجرح والتعديل من باب الخبر أو الرواية، فلم يشترطوا العدد في التزكية، قال العلَّامة الخواجوئيّ: «إذا كان الجرح والتعديل من باب الخبر فالخبر الواحد صحيح في نفسه حجَّة، كما هو مذهب أكثر المتأخِّرين وعليه بعض الأخبار، فالعدل الواحد الأماميّ كافٍ في الجرح والتعديل ويكون قوله حجَّة شرعيَّة عند المجتهد ويجوز له التعديل على قوله»[٢٠١]، أمَّا من قال بأنَّ الجرح والتعديل من باب الشهادة، فمنهم من اشترط الجرح والتعديل من اثنين، ومنهم من اقتصر على واحد، قال الشيخ الطوسيّ: «الجرح والتعديل لا يُقبل إلَّا من اثنين يشهدان بذلك، فإذا شهد بذلك عمل عليه وبه قال مالك ومحمَّد والشافعيّ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز أن يقتصر على واحد؛ لأنَّه إخبار»[٢٠٢]، وقال ابن حجر العسقلانيّ: «اختلف الشرط في العدد في التزكية، فالمرجَّح ثمَّ الشافعيَّة والمالكيَّة وهو قول محمَّد بن الحسن اشترط اثنين كما في الشهادة واختاره الطحاويّ، وأجاز الأكثر

قبول الجرح والتعديل من واحد»[٢٠٣]، وعن الشهيد الثاني «يثبت الجرح في الرواة بقول واحد كتعديله على الأشهر؛ لأنَّ العدد لم بشترط في قبول الخبر فلم يشترط في وصفه»[٢٠٤]، وإلى هذا القول ذهب الشيخ البهائيّ في مشرق الشمسين، فقال: «ذهب أكثر علمائنا قدَّس الله أسرارهم إلى أنَّ العدل الواحد الأماميّ كافٍ في تزكية الراوي، وأنَّه لا يحتاج معها إلى عدلين كما يحتاج في الشهادة، وذهب القليل منهم إلى خلافه، فاشترطوا في التزكية شهادة عدلَين»[٢٠٥].

منهج العلَّامة الحِلِّيّ في تعارض الجرح والتعديل

ليس لدى العلَّامة الحِلِّيّ قاعدة ثابتة تستدعي تقديم الجرح على التعديل أو تقديم التعديل على الجرح، وإنَّما كان منهجه إعمال النظر وفهم ألفاظ الجرح والتعديل والموازنة بين العبارات، فقد تكون عبارات التعديل أقوى من عبارات الجرح فيقدِّم التعديل، وقد يكون العكس، كما أنَّه ينظر إلى المعدل والجارح فيعتمد على قوله، وقد يكون الجارح أقوى مهارةً وتبصُّرًا من المعدل فيأخذ بقوله، كما أنَّه يعتمد على الكثرة أحيانًا لا من باب الشهادة، بل لحصول الاطمئنان لديه، فتعديل اثنين أو ثلاثة يحصل اطمئنان أكثر ممَّا لو كان الجارح واحد، والعكس صحيح، كما أنَّه يتوقَّف عندما لا يجد وجهًا للجرح أو التعديل، فنرى منهجه في الجرح والتعديل يتركَّز على عدَّة نقاط:

١. تقديم التعديل على الجرح:

كما في ترجمة داوود بن كثير الرقِّيّ فقد وثقه الشيخ الطوسيّ والكشِّيّ وضعَّفه النجاشيّ وابن الغضائريّ، فقال: «الأقوى قبول روايته؛ لقول الشيخ الطوسيّ والكشِّيّ أيضًا»[٢٠٦]، وكذلك في ترجمة محمَّد بن خالد البرقيّ فقد وثَّقه الشيخ ونقل عن ابن الغضائريّ «أنَّ حديثه يعرف وينكر ويروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل،

وعـن النجـاشيّ أنَّه ضعيف الحديث، ومـع هذا فقد اعتمد قول الشـيخ الطوسيّ وقبل روايتـه»[٢٠٧]، وكذلـك في ترجمـة محمَّد بن إسـماعيل بن أحمـد بن بشـير البرمكيّ، قال النجـاشي: «إنَّه ثقة، وقال ابـن الغضائري إنَّه ضعيـف، فاعتمد قول النجـاشيّ»[٢٠٨]، وفي ترجمـة يحيى بـن عليم قال النجاشي: إنَّه ثقة عين، وقال ابـن الغضائريّ إنَّه ضعيف قال: «وعندي في قبول روايته توقُّف وإن كان الأرجح القبول»[٢٠٩]، وفي ترجمة يعقوب الـسرَّاج قـال عنـه النجاشيّ: كـوفيّ ثقة، وقـال ابن الغضائـريّ: كوفيّ ضعيـف، قال: «والأقرب قبول روايته»[٢١٠].

٢. تقديم الجرح على التعديل:

في ترجمـة أبان بـن عليّ بن أبي عياش، ضعَّفه ابن الغضائري وذكر مدح من السـيِّد عليّ بن أحمد العقيقيّ، قال: «والأقوى عندي التوقُّف فيما يرويه؛ لشهادة ابن الغضائريّ عليه»[٢١١]، وفي ترجمة سـالم بن مكرم قال الشيخ الطوسيّ: إنَّه ضعيف، وقال في موضعٍ آخر: إنَّه ثقة، وروى الكشِّيّ أنَّه صالح، وقال النجاشيّ: إنَّه ثقة ثقة، قال العلَّامة: «الوجه عنـدي التوقُّف في روايتـه؛ لتعارض الأقوال فيه»[٢١٢]، وفي ترجمـة صباح بن قيس قال ابن الغضائـريّ: إنَّه زيديّ، وقال النجاشيّ: إنَّه ثقة، فاعتمـد قول ابن الغضائريّ[٢١٣]، وفي ترجمـة محمَّد بن مصادف اختلف قول ابن الغضائريّ فيـه، ففي أحد الكتابين قال: إنَّـه ضعيف، وفي الآخر قال: إنَّه ثقـة، قال: «الأولى عندي التوقُّف فيه»[٢١٤]، وفي ترجمة مندل بن عليّ العتريّ قال البرقيّ: عربيّ عامِّيّ، وقال النجاشيّ: هو وأخوه ثقتان، فاعتمد جرح البرقيّ على توثيق النجاشيّ[٢١٥].

٣. إعمال النظر ومناقشة العبارات:

في ترجمـة إدريـس بن زيـاد الكفرثومنانيّ، قال ابـن الغضائريّ: إنَّه حـوزيّ إلامِّ،

وروى عن الضعفاء، ووثَّقه النجاشيّ، وقال العلَّامة: «الأقرب عندي قبول روايته؛ لتعديل النجاشي له، وقول ابن الغضائريّ لا يعارضه؛ لأنَّه لم يجرحه في نفسه ولا طعن في عدالته»[٢١٦]، وكذلك في ترجمة الحسين بن شاذويه أبو عبد الله الصفَّار، قال النجاشيّ: إنَّه ثقة، وقال ابن الغضائري: زعم القمِّيُّون أنَّه كان غاليًا وقال: رأيت له كتابًا في الصلاة سديدًا، قال: «والذي أعمل عليه قبول روايته، حيث عدَّله النجاشيّ ولم يذكر ابن الغضائريّ ما يدل على ضعفه نصًّا»[٢١٧]، وفي ترجمة حريز بن عبد الله السجستانيّ، قال النجاشيّ: كان حريز ممَّن شهر السيف في قتال الخوارج في سجستان وفي حياة أبي عبد الله عليه السلام، وروى أنَّه جفاه وحجبه عنه، قال العلَّامة: «وهذا القول من النجاشيّ لا يقتضي الطعن؛ لعدم العلم بتعديل الراوي للجفاء»، وروى الكشِّيّ أنَّ أبا عبد الله عليه السلام حجبه عنه، قال العلَّامة: «إنَّ الحجب لا يستلزم الجرح؛ لعدم العلم بالسرِّ فيه»[٢١٨]، وفي ترجمة عبد الله بن محمَّد البلويّ قال الشيخ: كان واعظًا فقيهًا، قال العلَّامة الحِلِّيّ: «ولم ينصَّ على تعديله أو جرحه».

٤. مناقشة روايات الجرح والتعديل:

كما في ترجمة حبيب بن المعلَّل الخثعميّ، قال بعد أن نقل عن النجاشيّ أنَّه ثقة ثقة صحيح، وروى ابن عقدة عن محمَّد بن أحمد بن خاقان النهديّ، قال: حدَّثنا الحسن بن الحسين اللؤلؤيّ قال: حدَّثنا عبد الله بن محمَّد الحجَّال عن حبيب الخثعميّ عن أبي عبد الله عليه السلام ما مضمونه أنه كان يكذِّب عليَّ مع أنَّه ما يزال لما كذَّاب، قال العلَّامة: «وهذه الرواية لا أعتمد عليها والمرجع فيه إلى قول النجاشيّ فيه»[٢١٩]، وفي ترجمة عبد الله بن ميمون الأسود القدَّاح، قال: وروى الكشِّيّ عن جبريل بن أحمد قال: سمعت محمَّد بن عيسى يقول: كان عبد الله بن ميمون يقول: بالتزيد، قال العلَّامة: «وفي هذا الطريق

ضعف»[٢٢٠]، وفي ترجمة عبد الله بن خداش، قال: قال الكشِّيّ: قال محمَّد بن مسعود، قال أبو محمَّد عبد الله محمَّد بن خالد أبو خداش عبد الله بن خداش ثقة، قال العلَّامة في صدد مناقشة سند رواية الكشِّيّ: «الأقرب عندي التوقُّف فيما يرويه؛ لأنَّ عبد الله بن محمَّد بن خالد الذي زكَّاه الظاهر أنَّه ليس الطلياسيّ؛ لأنَّ النجاشيَّ نقل أنَّ كنيته أبو العبَّاس»[٢٢١]، وفي ترجمة عمر بن سعيد المدائنيّ قال: وقال الكشِّيّ: قال نصر بن الصباح: عمرو بن سعيد فطحيّ، قال: ونصر لا اعتمد على قوله[٢٢٢].

٥. المقارنة بين المادح والجارح:

فإنَّه ينظر فيما إذا كان المعدِّل أو الجارح أضبط وأمهر فيقدِّمه، كما في ترجمة محمَّد ابن إسحق بن عمَّار، قال النجاشيّ: ثقة عين، وقال أبو جعفر بن بابويه: إنَّه واقفي، «فتوقَّف بروايته وأخذ بجرح الشيخ الصدوق له»[٢٢٣]، وفي ترجمة محمَّد بن إبراهيم الحضينيّ قال: روى الكشِّيّ فيه مدح، وروى النجاشيّ أنَّه كوفيّ مضطرب، «فتوقَّف عن الرواية عنه»[٢٢٤]، فقد ترك الكشِّيّ وأخذ بقول النجاشيّ؛ لأنَّه قال في ترجمته: قد أخذت منه أشياء كثيرة، قال السيِّد بحر العلوم: «ونُسِب أيضًا إلى جماعة من الأصحاب أنَّهم جُرحوا بتقديم قول النجاشيّ على قول الشيخ في الجرح والتعديل»[٢٢٥]، ثمَّ رجَّح ذلك بقوله: والظاهر أنَّه الصواب.

٦. اعتماده على كثرة المعدِّلين والجارحين:

كما في ترجمة إبراهيم بن سليمان، فقد وثَّقه الشيخ الطوسيّ، ووثَّقه النجاشيّ، وقال ابن الغضائريّ: «إنَّه يروي عن الضعفاء، وفي مذهبه ارتفاع، فاعتمد على رأي الشيخ والنجاشيّ»[٢٢٦]، وفي ترجمة إسماعيل بن مهران وثَّقه الشيخ والنجاشيّ وضعَّفه ابن الغضائري، فقال العلَّامة: والأقوى عندي قبول روايته؛ لشهادة الشيخ النجاشيّ

لـه بالفقـه[٢٢٧]، وكذلـك في ترجمة محمَّد بن عيسـى بن عبيد ومحمَّد بـن أحمد بن خاقان وإبراهيم بن عبد الحميد وداوود بن الحسـين الأسـديّ وصالح بـن أبي حمَّاد ومحمَّد بن سـنان ومحمَّد بن بحـر الرهنيّ ومنصور بن يونس بـزرج[٢٢٨]، ولم يعتمد على العدد من باب الشـهادة؛ بدليل ما جاء في ترجمة محمَّد بن خالد البرقيّ، فقد اعتمد قول الشـيخ في تعديله، وترك قول النجاشيّ وابن الغضائريّ[٢٢٩].

هوامش البحث

(١) الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد (ت٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ: ١/ ٣٨٥.

(٢) ابن منظور، محمَّد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار إحياء التراث العربيّ، ط١، ١٤٠٥هـ: ٢/ ٢٤٨.

(٣) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ١/ ٢٤٨.

(٤) الزبيديّ، تاج العروس: ٢/ ١٣٠.

(٥) الباجي، سليمان بن خلف (ت٤٧٤هـ)، التعديل والجرح، مراجعة: د. أبو لبابه حسين، دار اللواء، الرياض، ١٩٨٦م: ١/ ٢٢.

(٦) المامقانيّ، عبد الله (ت ١٣٥١هـ)، مقباس الهداية في علم الدراية، تحقيق: محمَّد رضا المامقانيّ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١١هـ: ٢/ ٢٩٣.

(٧) الجوهريّ، الصحاح: ٥/ ١٧٦.

(٨) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ٣/ ١٩٠.

(٩) ابن منظور، لسان العرب: ١١/ ٤٣٠.

(١٠) الباجي، التعديل والجرح: ١/ ٣٣.

(١١) المامقانيّ، مقباس الهداية: ٢/ ١٤١.

(١٢) حاجي خليفة، كشف الظنون: ١/ ٥٨٢.

(١٣) السبحانيّ، كليَّات في علم الرجال: ١٥١.

(١٤) المامقانيّ، تنقيح المقال: ١/ ٢١٠.

(١٥) العلامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٥٣.

(١٦) المصدر نفسه: ٢٢١.

(١٧) المصدر نفسه: ٢٣٤.

(١٨) انظر: الكاظميّ، عدَّة الرجال: ١/ ١٩٩، الداماد، الرواشح السماويَّة، ٤٧، الكنيّ، توضيح المقال: ١٩٣، المامقانيّ، مقباس الهداية: ٢/ ١٩٥، البهبهانيّ، الفوائد: ٢٩، السبحانيّ، كليَّات في

علم الرجال: ١٩١.

(١٩) الشيخ الطوسيّ، اختيار معرفة الرجال: ٢٣٨.

(٢٠) المصدر نفسه: ٣٧٥.

(٢١) المصدر نفسه: ٥٥٦.

(٢٢) العلامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ١٥٢.

(٢٣) المصدر نفسه: ٢٧٨.

(٢٤) المصدر نفسه: ١٩٤.

(٢٥) المصدر نفسه: ٢٣٠.

(٢٦) المصدر نفسه: ٣٨٢.

(٢٧) ابن منظور، لسان العرب: ٤/ ٢٢٠.

(٢٨) الطريحيّ، فخر الدين بن محمَّد بن عليّ الرمَّاحيّ النجفيّ (ت ١٠٨٥هـ)، مجمع البحرين: ٢٥٤، انظر: الراغب الأصفهانيّ، المفردات: ١٤٠.

(٢٩) الكلينيّ، محمَّد بن يعقوب بن إسحق (ت٣٢٩هـ)، الكافي، تحقيق: عليّ أكبر غفاري، دار الكتب الإسلاميَّة، آخوندي، ط٢، ١٣٩٨هـ: ٨/ ٢٦٨.

(٣٠) الشيخ الطوسيّ، اختيار معرفة الرجال: ٧٠.

(٣١) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٩٦، ٢٨٧، ١٥٦.

(٣٢) المصدر نفسه: ٨١، ١٢٩، ١٣٤، ٢١٧، ٢٥١.

(٣٣) الجزائريّ، حاوي الأقوال: ١/ ١٠١.

(٣٤) الشهيد الثاني، نهاية الدراية: ٤١٧.

(٣٥) البهبهانيّ، الفوائد الرجاليَّة: ٤٥.

(٣٦) المامقانيّ، مقباس الهداية: ٢/ ٢٥٨.

(٣٧) الكاظميّ، عدَّة الرجال: ١/ ١٣٤.

(٣٨) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٥٩.

(٣٩) المصدر نفسه: ١٩٠.

(٤٠) المصدر نفسه: ١٢٢.

(٤١) المصدر نفسه: ٢٢١.

(٤٢) المصدر نفسه: ٢٢١.

(٤٣) المصدر نفسه: ٢٣٨.

(٤٤) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ١٤٨.
(٤٥) المصدر نفسه: ٨٧.
(٤٦) المصدر نفسه: ١٩٨.
(٤٧) المصدر نفسه: ٨٨.
(٤٨) المامقانيّ، تنقيح المقال: ١/ ٢١٠.
(٤٩) الطريحيّ، مجمع البحرين: ٣٦٦.
(٥٠) ابن منظور، لسان العرب: ٤/ ٣٧٠.
(٥١) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٤٣٢.
(٥٢) المصدر نفسه: ٤٣٤-٤٥٣، انظر: الشيخ الطوسيّ، الغيبة: ٢٤٤-٢٤٥.
(٥٣) الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية: ٢٠٨.
(٥٤) البهبهانيّ، الفوائد: ٣٦.
(٥٥) الكاظميّ، تكملة الرجال: ١/ ٢٥.
(٥٦) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٧٧-٧٩.
(٥٧) المصدر نفسه: ٤٨
(٥٨) المصدر نفسه: ٦٥.
(٥٩) المصدر نفسه: ٦١، ٦٢، ١٨٣، ٢٩١، ٦٣، ٧٧، ٢٠٢، ٢٣٦، ٢٧٦، ٢٩٩.
(٦٠) الزبيديّ، تاج العروس: ٣/ ٥٠
(٦١) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٦٧.
(٦٢) المصدر نفسه: ٢٤٦.
(٦٣) المصدر نفسه: ٤٩.
(٦٤) المصدر نفسه: ١٩٧.
(٦٥) المصدر نفسه: ١٨٨.
(٦٦) المصدر نفسه: ٢٤٣.
(٦٧) المصدر نفسه: ١٨٥.
(٦٨) المصدر نفسه: ٣٠٤.
(٦٩) الطريحيّ، مجمع البحرين: ٢/ ٢٩٦.
(٧٠) المامقانيّ، تنقيح المقال: ١/ ١٩٦.
(٧١) النمازيّ، الشيخ عليّ الشاهروديّ (ت ١٤٠٥هـ)، مستدرك سفينة البحار، تحقيق: الشيخ عليّ بن

حسن النمازيّ، مؤسَّسة النشر الإسلاميّ، قم، ١٤١٩هـ: ١/ ٢٤٥.

(٧٢) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٧٧، ١٤٥، ٢١٨.

(٧٣) الطريحيّ، مجمع البحرين: ١/ ٦٥.

(٧٤) المامقانيّ، مقباس الهداية: ٢/ ٢١٣.

(٧٥) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ١٢٩.

(٧٦) المصدر نفسه: ١٤٧.

(٧٧) ابن منظور، لسان العرب: ١/ ٧٦٩-٧٧٠.

(٧٨) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٧٧، ٨٨.

(٧٩) المصدر نفسه: ٢٣١.

(٨٠) انظر: الشيخ الطوسيّ، اختيار معرفة الرجال: ١٠٧.

(٨١) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٨٢، ١٣٩، ١٤٨، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣١، ٣٠٢.

(٨٢) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٤١١.

(٨٣) المصدر نفسه: ٣٣١.

(٨٤) المصدر نفسه: ٣٣٢.

(٨٥) المصدر نفسه: ٤٠٠.

(٨٦) المصدر نفسه: ٣٧١، ٣٧٤، ٤٠٠، ٤٠٦.

(٨٧) المصدر نفسه: ٣٢٠.

(٨٨) المصدر نفسه: ٣٣١، ٣٢٤.

(٨٩) المصدر نفسه: ٣٢٨، ٣٦٠، ٤٠٦.

(٩٠) المصدر نفسه: ٤٠١، ٤٢٣.

(٩١) الصدر، نهاية الدراية: ١٩٢.

(٩٢) الداماد، الرواشح السماويَّة: ٦٠.

(٩٣) المامقانيّ، مقباس الهداية: ٢/ ١٣٠.

(٩٤) التستريّ، قاموس الرجال: ١/ ٤٤، السبحانيّ، كليَّات في علم الرجال: ١٢٢.

(٩٥) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٤٣٢-٤٣٣.

(٩٦) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٢٤٧، انظر ترجمته: ابن شهر آشوب، معالم العلماء: ١١١، السيِّد الخوئيّ، معجم رجال الحديث: ١٥/ ٢٨٠.

(٩٧) العلَّامة الحِلِّيّ، إيضاح الاشتباه: ٢٧٧، الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٧٥، الطوسيّ، الرجال: ٤٩٣، الأردبيليّ، جامع الرواة: ٢/ ٦٨، أغا بزرك، الذريعة: ١٦/ ٢٧٠.

(٩٨) انظر: العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٤٣٠-٤٣١.

(٩٩) قال عنه النجاشيّ: محمَّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين بن موسى مولى أسد بن خزيمة أبوجعفر جليل من أصحابنا ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام مكاتبة ومشافهة، وذكر أبو جعفر بن بابويه عن ابن الوليد أنَّه قال: ما تفرَّد فيه محمَّد بن عيسى من كتب يونس، وحديثه لايعتمد عليه.

(١٠٠) ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول. الرجال: ٣٣٣.

(١٠١) الوحيد البهبهانيّ: ٥٣-٥٤.

(١٠٢) الشيخ الطوسيّ، اختيار معرفة الرجال: ٥١٧، الكنيّ، توضيح المقال: ٢٢٣.

(١٠٣) الشهرستانيّ، الملل والنحل: ١/ ١٦٨-١٦٩.

(١٠٤) النوبختيّ، فرق الشيعة: ٩٠-٩١.

(١٠٥) المامقانيّ، مقباس الهداية: ٢/ ٣٢٨.

(١٠٦) الوحيد البهبهانيّ، الفوائد: ٤٠، الخاقانيّ، الرجال: ١٣٧.

(١٠٧) الشيخ المفيد، الفصول المختارة: ٢/ ٣١٣.

(١٠٨) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٣٤٩.

(١٠٩) المصدر نفسه: ٣٧٨، ٤١٠.

(١١٠) المصدر نفسه: ٣٦٤.

(١١١) العلَّامة الحِلِّيّ، إيضاح الاشتباه: ١٤١.

(١١٢) الناصريّ، رياض محمَّد حبيب، الواقفة دراسة تحليليَّة، نشر: المؤتمر العالميّ للإمام الرضا عليه السلام، مشهد المقدَّسة، مطبعة مهر، قم، ط١، ١٤٠٩: ١/ ٢٠.

(١١٣) الشهرستانيّ، أبو الفتح محمَّد بن عبد الكريم (ت٥٤٨هـ)، الملل والنحل، تحقيق: أحمد فهمي محمَّد، بيروت، دار السرور، ط١، ١٣٦٨هـ: ١/ ٢٤٩-٢٥٠.

(١١٤) الأسفرائينيّ، الفرق بين الفرق: ٢٢.

(١١٥) الكنيّ، توضيح المقال: ٢١٤، نقلًا عن: تعليقة الوحيد البهبهانيّ: ٤١٠.

(١١٦) الأسفرائينيّ، الفرق بين الفرق: ٣٣.

(١١٧) الشهرستانيّ، الملل والنحل: ١/ ٢٦١-٢٦٢.

(١١٨) النوبختيّ، فرق الشيعة: ٣٨-٣٩.

(١١٩) الحميديّ، سعيد نشوان، الحور العين (١٩٧٧)م ع، كمال مصطفى، دار آزال، بيروت، المكتبة اليمنية، صنعاء، ١٩٨٥: ١٥٥.

(١٢٠) الخاقانيّ، رجال الخاقاني: ١٣٠.

(١٢١) الشهرستانيّ، الملل والنحل: ١/ ٢٢٥.

(١٢٢) المامقانيّ، مقباس الهداية: ٢/ ٢٥٣.

(١٢٣) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٣٤٨.

(١٢٤) الأسفراييني، الفرق بين الفرق: ٣١٣٠.

(١٢٥) الطريحيّ، مجمع البحرين: ٣/ ٢٤.

(١٢٦) سامي الغريريّ الغرَّاويّ، الزيديَّة بين الإماميَّة وأهل السنَّة، دار الكتاب الإسلاميّ، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، مطبعة ستار، قم: ٥٧٨.

(١٢٧) د. عليّ سامي النشَّار، نشأة الفكر الفلسفيّ في الإسلام، القاهرة، دار التعارف: ٢/ ١٩٦، أشواق أحمد مهدي غليس، التجديد في فكر الإمامة عند الزيديَّة في اليمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، هـ١٤١٧: ٥٧، الأسفراييني، الفرق بين الفرق: ٣٢-٣٣، الشهرستانيّ، الملل والنحل: ١/ ٢٥٩، عليّ أكبر غفاري، دراسات في علم الدراية: ١٤٤، الخاقانيّ، رجال الخاقانيّ: ١٣١.

(١٢٨) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٣٢٤، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤٠٠، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤.

(١٢٩) المصدر نفسه: ٣٢٩.

(١٣٠) المصدر نفسه: ٣٢١، ٣٤٨.

(١٣١) المصدر نفسه: ٣٧٧.

(١٣٢) المصدر نفسه: ٣٢٨، ٣٤١، ٣٥٤، ٣٧٦، ٣٥٧، ٣٨٠، ٣٨٥، ٣٨٩، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٨.

(١٣٣) العلَّامة الحِلِّيّ، إيضاح الاشتباه: ١٠٧.

(١٣٤) الشهرستانيّ، الملل والنحل: ١/ ٣٠٠.

(١٣٥) المامقانيّ، مقباس الهداية: ٢/ ٣٥٥.

(١٣٦) النوبختيّ، فرق الشيعة: ٥٧.

(١٣٧) الأسفراييني، الفرق بين الفرق: ٢٥٥.

(١٣٨) الخاقانيّ، رجال الخاقانيّ.

(١٣٩) الشهرستانيّ، الملل والنحل: ١/ ٣٠٠.

(١٤٠) الشيخ الطوسيّ، اختيار معرفة الرجال: ٥٣٦.
(١٤١) العلّامة الحِلّيّ، خلاصة الأقوال: ٣٣٢، ٣٤١، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٩.
(١٤٢) النوبختيّ، فرق الشيعة: ٨٨.
(١٤٣) عليّ أكبر عفاري، دراسات في علم الدراية: ١٤٠، المامقانيّ: ٢/ ٣٢٣.
(١٤٤) النوبختيّ، فرق الشيعة: ٨٨.
(١٤٥) الخاقانيّ، رجال الخاقانيّ: و١٣٢.
(١٤٦) العلّامة الحِلّيّ، خلاصة الأقوال: ٣١٧، ٣٢١، ٣٦٧.
(١٤٧) النوبختيّ، فرق الشيعة: ٤١.
(١٤٨) الكني، توضيح المقال، ٢١٩، نقلًا عن: تعليقة الوحيد البهبهانيّ: ٤١٠.
(١٤٩) جعفر السبحانيّ، كليّات في علم الرجال: ٤٠٥.
(١٥٠) الكنيّ، توضيح المقال: ٢١٩.
(١٥١) الأسفراييني، الفرق بين الفرق: ٣٨.
(١٥٢) غفاري، دراسات في علم الدراية: ١٣٩.
(١٥٣) المصدر نفسه: ١٣٩.
(١٥٤) المامقانيّ، مقباس الهداية: ٢/ ٣٦١، الكنيّ: ٢١٩.
(١٥٥) العلّامة الحِلّيّ، خلاصة الأقوال: ٣٦٥.
(١٥٦) فرق الشيعة، النوبختيّ: ١٠٢-١٠٣.
(١٥٧) بدويّ، عبد الرحمن، مذاهب الإسلاميّين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦: ١١٨٥.
(١٥٨) الكشّيّ، الرجال: ٥٦٨.
(١٥٩) العلّامة الحِلّيّ، خلاصة الأقوال: ٤٠٥.
(١٦٠) الشيخ الطوسيّ، اختيار معرفة الرجال: ٤٦٢، انظر: رجال المامقانيّ: ١٣٥-١٣٦.
(١٦١) المصدر نفسه: ٥٣٥.
(١٦٢) العلّامة الحِلّيّ، خلاصة الأقوال: ٤٠٦.
(١٦٣) الشيخ الطوسيّ، اختيار معرفة الرجال: ٥٦٨.
(١٦٤) المفيد، محمّد بن محمّد بن النعمان (ت ٤١٣هـ) الفصول المختارة، تحقيق: السيّد مير عليّ شريفي، دار المفيد، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ: ٢/ ٣٠٥، رجال المامقانيّ: ١٣١، نقلًا عن: تعليقة الوحيد.
(١٦٥) المامقانيّ، مقباس الهداية: ٢/ ٣٢٧.

(١٦٦) الأشعريّ، مقالات الإسلاميِّين: ٢٥.
(١٦٧) الشيخ الطوسيّ، اختيار معرفة الرجال: ٤٣١
(١٦٨) الكنيّ، توضيح المقال: ٢٢٢، الخاقانيّ، الرجال: ١٣٢.
(١٦٩) المامقانيّ، مقباس الهداية: ٣/ ١٧.
(١٧٠) الحكيمي، الشيخ محمَّد رضا، بداية الفرق نهاية الملوك، تعليق: شاكر الإبراهيميّ، دار الفردوس، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م: ١١٠.
(١٧١) الشيخ المفيد، تصحيح الاعتقاد: ٥/ ١٣١.
(١٧٢) الشهرستانيّ، الملل والنحل: ١٧٤-١٩٠.
(١٧٣) الأسفراييني، الفرق بين الفرق: ٢٣.
(١٧٤) الجزائريّ، عبد النبيّ (ت١٠٢١هـ) حاوي الأقوال، تحقيق: مؤسَّسة الهداية لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٨هـ: ١/ ١١١.
(١٧٥) التستريّ، قاموس الرجال: ١/ ٦٦.
(١٧٦) التستريّ، قاموس الرجال: ١/ ٦٦.
(١٧٧) الشهرستانيّ، الملل والنحل: ١/ ١٣٧.
(١٧٨) الخاقانيّ، الرجال: ١٣٤، نقلًا عن: تعليقة البهبهانيّ: ٤١١.
(١٧٩) الكنيّ، طرائف المقال: ٢٢٠.
(١٨٠) السبحاني، أصول الحديث وأحكامه، ١٩٦.
(١٨١) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٣٩٠.
(١٨٢) الأشعريّ، مقلات الإسلاميِّين: ١٦، السبحانيّ، الزيديَّة في مركب التاريخ، دار الأضواء للطباعة، بيروت، لبنان، ط١/ ١٩٧٧: ص١٩.
(١٨٣) الكاظميّ، عدَّة الرجال: ١/ ١٥٩-١٦٠، الأحقاف: ٩.
(١٨٤) شريف يحيى الأمين، معجم الفرق الإسلاميَّة، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ: ١١٢.
(١٨٥) الشهرستانيّ، الملل والنحل: ١/ ١٠٦.
(١٨٦) البغداديّ، عبد القادر محمَّد التميميّ، كتاب الملل والنحل، تحقيق: د. البير نصري نادر، دار المشرق و ش.م.م، ط٣، ١٩٩٢م: ٥٨.
(١٨٧) السبحانيّ، أصول الحديث وأحكامه، ١٩٥.
(١٨٨) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٣٢٥، ٣٥٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٤٢٣.

(١٨٩) انظر: الأسفراييني، الفرق بين الفرق: ٣٢٣-٣٤٩.

(١٩٠) الشهرستانيّ، الملل والنحل: ١/ ٢٣٤-٢٣٥.

(١٩١) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٣١٦، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٧، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٤، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٤.

(١٩٢) الخطيب البغداديّ، الكفاية في علم الدراية: ١/ ١٠٥.

(١٩٣) الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية: ١١٨.

(١٩٤) عليّ الحسينيّ الصدر، الفوائد الرجاليَّة: ٢٩٥.

(١٩٥) المصدر نفسه: ٢٩٧.

(١٩٦) الشيخ البهائيّ، مطلع الشمس: ٢٧٣.

(١٩٧) الصدر، الفوائد الرجاليَّة: ٢٩٥.

(١٩٨) الطوسيّ، الخلاف، تحقيق: محمَّد مهدي نجف، مؤسَّسة النشر الإسلاميّ، قم، ط١، ١٤١٥هـ: ٦/ ٢١٩.

(١٩٩) الخاقانيّ، الرجال: ٥٧.

(٢٠٠) المصدر نفسه: ٥٦.

(٢٠١) الخواجوئيّ، الفوائد الرجاليَّة: ٣٠٨.

(٢٠٢) الشيخ الطوسيّ، الخلاف: ٦/ ٢٢٥

(٢٠٣) ابن حجر، فتح الباري في شرح صحيح البخاريّ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٢: ٥/ ٢٧٤.

(٢٠٤) الشهيد الثاني، الرعاية في علم الرواية: ١١٧.

(٢٠٥) الشيخ البهائيّ، مشرق الشمسين: ٢٧١.

(٢٠٦) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ١٤٠.

(٢٠٧) المصدر نفسه: ٢٣٧.

(٢٠٨) المصدر نفسه: ٢٥٧.

(٢٠٩) المصدر نفسه: ٢٩٣

(٢١٠) المصدر نفسه: ٢٩٩.

(٢١١) المصدر نفسه: ٣٢٥.

(٢١٢) المصدر نفسه: ٣٥٤.

(٢١٣) العلَّامة الحِلِّيّ، خلاصة الأقوال: ٣٦٠.

(٢١٤) المصدر نفسه: ٤٠٤.

(٢١٥) المصدر نفسه: ٤١٠.

(٢١٦) المصدر نفسه: ٦٠.

(٢١٧) المصدر نفسه:١١٨.

(٢١٨) المصدر نفسه:١٣٤.

(٢١٩) المصدر نفسه: ١٣٣.

(٢٢٠) المصدر نفسه: ١٩٧

(٢٢١) المصدر نفسه: ١٩٩.

(٢٢٢) المصدر نفسه: ٢١٣.

(٢٢٣) المصدر نفسه:٢٦٢.

(٢٢٤) المصدر نفسه: ٢٥٤.

(٢٢٥) بحر العلوم، الرجال: ٢/ ٤٦.

(٢٢٦) المصدر نفسه.

(٢٢٧) المصدر نفسه: ٥٠.

(٢٢٨) المصدر نفسه: ٥٤.

(٢٢٩) المصدر نفسه: ٢٣٧.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

١. اختيار معرفة الرجال (المعروف برجال الكشِّيّ)، تحقيق: محمَّد تقي فاضل المبيديّ، السيِّد أبو الفضل الموسويان، مؤسَّسة الطباعة والنشر لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ، ط١، ١٣٨٢هـ.

٢. الفرق بين الفرق، الأسفراييني: عبد القاهر بن طاهر بن محمَّد البغداديّ (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمَّد صادق بحر العلوم، النجف الأشرف، المطبعة الحيدريَّة، ط٤، ١٣٨٨هـ.

٣. أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، السبحانيّ: جعفر بن محمَّد حسين، مؤسَّسة الإمام الصادق عليه السلام، مطبعة اعتماد، قم، ط٢، ١٤١٩هـ.

٤. إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة، العلَّامة الحِلِّيّ: جمال الدين الحسن بن يوسف ابن المطهَّر (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: محمَّد الحسُّون، مؤسَّسة النشر الإسلاميّ، قم، ط١، ١٤١١هـ.

٥. التعديل والجرح، الباجي: سليمان بن خلف (ت٤٧٤هـ)، مراجعة: د. أبو لبابه حسين، دار اللواء، الرياض، ١٩٨٦م.

٦. بداية الفرق نهاية الملوك، الحكيميّ: الشيخ محمَّد رضا، تعليق: شاكر الإبراهيميّ، دار الفردوس، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ.

٧. التجديد في فكر الإمامة عند الزيديَّة في اليمن، أشواق أحمد مهدي غلّيس، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٨. تصحيح الاعتقاد، المفيد: محمَّد بن محمَّد بن النعمان (ت٤١٣هـ)، تقديم وتعليق: هبة الله الشهرستانيّ، منشورات الرضيّ، قم.

٩. تكملة الرجال، الكاظميّ: محسن بن الحسن الحسينيّ الأعرجيّ، (ت١٢٢٧هـ)، مؤسَّسة النشر الإسلامي، قم ط١٤١٤،١هـ.

١٠. تكملة الرجال، الكاظمي: محسن بن الحسن الحسينيّ، الاعرجي، ت(١٢٢٧هـ)،مؤسَّسة النشر الإسلامي، قم ط١٤١٤،١هـ.

١١. تنقيح المقال في علم الرجال، المامقانيّ: عبد الله (ت ١٣٥١هـ)،النجف، ١٣٥٠هـ.

١٢. توضيح المقال في علم الرجال، الكنيّ: الملَّا عليّ (١٢٢٠ ١٣٠٦هـ)، تحقيق: محمَّد حسين مولوي، مركز بحوث دار الحديث، مطبعة سرور، ط١، ١٤٢١هـ.
١٣. جامع الرواة وإزاحة الشبهات عن الطرق والإسناد، الأردبيليّ: محمَّد بن عليّ (ت١١٠١هـ) مكتبة المرعشيّ النجفيّ، إيران، ١٤٠٣هـ.
١٤. حاوي الأقوال، الجزائريّ: عبد النبيّ (ت١٠٢١هـ) تحقيق: مؤسَّسة الهداية لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٨هـ.
١٥. الحور العين (١٩٧٧) سعيد نشوان الحميديّ، تحقيق: كمال مصطفى، دار آزال، بيروت، المكتبة اليمنيَّة، صنعاء، ١٩٨٥.
١٦. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلَّامة الحِلِّيّ: جمال الدين الحسن بن يوسف ابن المطهر (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيوُّميّ، مؤسَّسة نشر الفقاهة، ط٢، ١٤٢٢هـ.
١٧. الخلاف، الطوسيّ، تحقيق: محمَّد مهدي نجف، مؤسَّسة النشر الإسلاميّ، قم، ط١، ١٤١٥هـ.
١٨. دراسات في الدراية (تلخيص مقباس الهداية للعلَّامة المامقانيّ)، غفاري: عليّ أكبر، جامعة الإمام الصادق عليه السلام، مطبعة تاش، ط١، ١٣٦٩هـ.
١٩. الذريعة في تصانيف الشيعة، الطهرانيّ: محمَّد حسن (آغابزرك) (ت ١٩٧٠م)، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٢٠. الرجال، الخاقانيّ: الشيخ عليّ (ت١٣٣٤هـ)، تحقيق: السيِّد محمَّد صادق بحر العلوم، مطبعة الآداب في النجف الاشرف، ط١، ١٣٨٨هـ.
٢١. الرعاية في علم الدراية، الشهيد الثاني: زين الدين بن عليّ العامليّ (ت ٦٩٩هـ)، تحقيق: عبد الحسين محمَّد البقَّال، منشورات مكتبة آية الله المرعشي، قم، ط٢، ١٤١٣هـ.
٢٢. الرعاية في علم الدراية، الشهيد الثاني: زين الدين بن عليّ العاملي (ت ٦٩٩هـ)، تحقيق: عبد الحسين محمَّد البقَّال، منشورات مكتبة آية الله المرعشيّ، قم، ط٢، ١٤١٣هـ.
٢٣. الرواشح السماويَّة في شرح الأحاديث الأماميَّة، الداماد: محمَّد بن محمَّد باقر الحسينيّ (ت١٠٤٠هـ)، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ، قم، ١٤٠٥هـ.
٢٤. تاج العروس في شرح القاموس، الزبيديّ: محمَّد بن محمَّد بن عبد الرزَّاق (١١٤٥-١٢٠٥هـ)، مكتبة الحياة وبيروت، لبنان.
٢٥. الزيديَّة بين الإماميَّة وأهل السنَّة، سامي الغريريّ الغرَّاويّ، دار الكتاب الإسلاميّ، مطبعة ستاره، قم، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
٢٦. الزيديَّة في مركب التاريخ، السبحانيّ، دار الأضواء للطباعة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧٧.

٢٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة، الجوهريّ: إسماعيل بن حمَّاد (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٧هـ.
٢٨. الرجال، الطوسيّ: محمَّد بن الحسن (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: جواد القيُّوميّ، مؤسَّسة النشر الإسلاميّ، قم، ط١، ١٤١٥هـ.
٢٩. الغيبة، الطوسيّ: محمَّد بن الحسن (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: عبد الله الطهرانيّ والشيخ عليّ أحمد ناصح، مؤسَّسة المعارف الإسلاميَّة، قم، ط١، ١٤١١هـ.
٣٠. فتح الباري في شرح صحيح البخاريّ، ابن حجر، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٢.
٣١. فرق الشيعة، النوبختيّ: الحسن بن موسى (ت ٣١٠هـ) بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ.
٣٢. الفصول المختارة، المفيد: محمَّد بن محمَّد بن النعمان (ت ٤١٣هـ) تحقيق: السيِّد مير عليّ شريفي، دار المفيد، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.
٣٣. الفوائد الرجاليَّة (رجال بحر العلوم)، بحر العلوم: محمَّد مهديّ الطباطبائيّ (ت ٢٥٦هـ) تحقيق: محمَّد صادق بحر العلوم، مكتبة الصادق، طهران، ط١، ١٣٦٣هـ.
٣٤. الفوائد الرجاليَّة، الخواجوئيّ: محمَّد إسماعيل بن الحسين بن محمَّد رضا المازندرانيّ، (ت١١٧٣هـ)، تحقيق: مهدي الرجائيّ، مجمع البحوث الإسلاميَّة، مشهد، إيران، ط١، ١٤١٣هـ.
٣٥. الفوائد، ملحق مع كتاب (رجال الخاقانيّ)، الوحيد البهبهانيّ: محمَّد باقر محمَّد (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق: السيِّد محمَّد صادق بحر العلوم، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط١، ١٣٨٨هـ.
٣٦. قاموس الرجال، التستريّ: محمَّد تقي (ت ١٤١٤هـ)، تحقيق: مؤسَّسة النشر الإسلاميّ، قم، ط٢، ١٤١٠هـ.
٣٧. الكافي، الكلينيّ: محمَّد بن يعقوب بن إسحاق (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: عليّ أكبر غفاري، دار الكتب الإسلاميَّة، آخوندي، ط٢، ١٣٩٨هـ.
٣٨. كتاب الملل والنِّحل، البغداديّ: عبد القادر محمَّد التميمي، تحقيق: د. البير نصري نادر، دار المشرق وش.م.م، ط٣، ١٩٩٢م.
٣٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله الروميّ (ت ١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤١٣هـ.
٤٠. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغداديّ: أحمد بن عليّ (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربيّ، ط١، ١٤٠٥هـ.
٤١. كليَّات في علم الرجال، السبحانيّ: جعفر بن محمَّد حسين، مؤسَّسة النشر الإسلاميّ، ط٣، ١٤١٤هـ.

٤٢. لسان العرب، ابن منظور: محمَّد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، ط١، ١٤٠٥هـ.
٤٣. المامقانيّ: عبد الله (ت ١٣٥١هـ)، مقباس الهداية في علم الدراية، تحقيق: محمَّد رضا المامقانيّ، مؤسَّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١١هـ.
٤٤. مجمع البحرين، الطريحيّ: فخر الدين بن محمَّد بن عليّ الرمَّاحيّ النجفيّ (ت ١٠٨٥هـ)، تحقيق: أحمد الحسينيّ، مكتبة نشر الثقافة الإسلاميَّة، ط٢، ١٤٠٨هـ
٤٥. مذاهب الإسلاميِّين، بدوي: عبد الرحمن، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦.
٤٦. مستدرك سفينة البحار، الشيخ عليّ الشاهروديّ (ت ١٤٠٥هـ)، تحقيق: الشيخ عليّ بن حسن النمازيّ، مؤسَّسة النشر الاسلاميّ، قم، ١٤١٩هـ.
٤٧. مشرق الشمسين وإكسير السعادتين، البهائيّ: بهاء الدين محمَّد بن الحسين العامليّ (١٠٣١هـ)، مكتبة بصيري، مهر، قم، طبعة حجريَّة، ١٣٩٨هـ.
٤٨. معالم العلماء، ابن شهر آشوب: عليّ (ت ٥٨٨هـ)، المطبعة، قم.
٤٩. معجم الفرق الإسلاميَّة، شريف يحيى الأمين، دار الأضواء بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.
٥٠. معجم رجال الحديث، الخوئيّ: أبو القاسم الموسويّ (ت١٤١٣هـ)، تحقيق: لجنة التحقيق، ط٥، ١٤١٣هـ.
٥١. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانيّ (ت ٥٠١هـ)، ط٢، ١٤٠٤هـ.
٥٢. مقالات الإسلاميِّين واختلاف المصلِّين، الأشعريّ: أبو الحسن (٢٦٠-٣٢٤هـ)، المانيا، ١٤٠٠هـ.
٥٣. الملل والنحل، الشهرستانيّ: أبو الفتح محمَّد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق: أحمد فهمي محمَّد، بيروت، دار السرور، ط١، ١٣٦٨هـ.
٥٤. من لا يحضره الفقيه، الصدوق: محمَّد بن عليّ بن الحسين (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: عليّ أكبر غفاري، جماعة المدرِّسين في الحوزة العلميَّة، قم، ط٢، ١٤٠٢هـ.
٥٥. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، د. عليّ سامي النشار، القاهرة دار التعارف.
٥٦. نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بـ(الوجيزة) للبهائيّ، الصدر: السيِّد حسن هادي الكاظميّ (ت١٣٥٤هـ)، تحقيق: ماجد الغرباويّ، مطبعة اعتماد.
٥٧. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير: عزّ الدين عليّ بن أبي الكرم (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاويّ، محمود محمَّد الطناحيّ.
٥٨. الواقفة دراسة تحليليَّة، رياض محمَّد حبيب الناصريّ، نشر: المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام، مشهد المقدسة، المطبعة مهر قم، ط١/ ١٤٠٩هـ.